الفصل الثاني

المتغيرات المؤثرة في ممارسات القوة للولايات المتحدة الامريكية

يعد المتغير التاريخي للولايات المتحدة الامريكية احد العناصر الاساسية الدافعة نحو ممارسة القوة في النظام الدولي، فمنذ حرب الاستقلال وحتى يومنا هذا، فأن السجل التاريخي للولايات المتحدة حافل بممارسات القوة، بدءاً من حرب الاستقلال ضد بريطانيا مروراً بالحرب العالمية الاولى والثانية و وصولا الى نهاية الحرب الباردة، ليمهد ذلك دخول الولايات المتحدة عصر جديد يجعل منها الدول المهيمنة عالمية.

وتمتلك الولايات المتحدة من الامكانيات الذاتية المتمثلة بالقوة العسكرية الضخمة والقوة الاقتصادية التي تجعل منها ذات الاقتصاد الاول بالعالم، كذلك قوة التأثير الثقافي على العالم من خلال وسائل عديدة، ما يجعلها قوة قادرة على الفعل الدولي. في المقابل، وهي توظف مقوماتها من اجل ممارسة سياسة جديدة تعرف بسياسية القوة الناعمة والقوة الذكية، على النحو يجعل استخدام تلك الامكانيات في اقصى حد من حيث التأثير، ولا يتوقف الامر على الامكانيات الذاتية، ان لدى الولايات الامريكية عناصر او مقومات خارجية تتمثل بـ: التحالفات، او الشراكة مع قوى عدة في النظام الدولي ، والاهم غياب المنافس في النظام الدولي الذي يعيق تمتع الولايات المتحدة بمركزها في قمة النظام الدولي.

كل هذه المقومات قد وظفتها التيارات الحاكمة الامريكية، فبعض التيارات تؤيد ممارسة القوة الامريكية بشكلها الصلب، وقد تمثل هذا التيار (تيار المحافظون الجدد)، فضلاً عن تيار الجديد المتمثل ببارك اوباما الذي يحاول الجمع ما بين (القوة الصلبة والقوة الناعمة وهو ما يعرف بالقوة الذكية)، كل هذه المقومات والتيارات جعلت من الولايات المتحدة تعول على استخدام القوة من اجل تحقيق مصالحها.

كما ان للعلاقاتها وتحالفاتها العسكرية مع العديد من البلدان دور كبيرة يدفع بيها نحو ممارسة القوة ، ، كذلك تاريخياً لم تتوان الولايات المتحدة عن استخدام القوة في علاقاتها الدولية،

منذ حرب الاستقلال الى هذا اليوم، فالسجل التاريخي للولايات المتحدة حافل باستخدام القوة، على النحو طبع سياساتها بطابع عدم التردد عن استخدام القوة لتحقيق مصالحها، وبضمان الاتجاه نحو تعزيز مكانتها عالمياً.

وسوف نتناول هذا الموضوع في المباحث الاتية:

المبحث الاول: **المتغيرات التاريخية لاستخدامات القوة عالميا**

المبحث الثاني: **المقومات الداخلية الذاتية للقوة الامريكية**

المبحث الثالث: **المقومات الخارجية للقوة الامريكية**

المبحث الاول

المتغيرات التاريخية لاستخدامات القوة عالميا

يؤدي المتغير التاريخي دوراً كبيراً في تأصيل اتجاه السياسة الخارجية الامريكية نحو ممارسة القوة في النظام الدولي ، اذ مرت الولايات المتحدة بمراحل تاريخية كانت القوة من الأوليات الرئيسية في سياستها، فمبدأ (مونرو) الذي يقضي بجعل القارة الامريكية او نصف الكرة الارضية الغربي منطقة مصالح امريكية بعيدة عن النفوذ الاوروبي، كذلك حرب الاستقلال في العقد السادس من القرن الثامن عشر والحرب العالمية الاولى والثانية مرورا بالحرب الباردة، استخدمت الولايات المتحدة فيها القوة بشكل مباشر او بشكل غير مباشر، وصولا الى النظام الدولي الجديد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لتكون الولايات المتحدة الدولة المهيمنة على النظام الدولي، واتخذت القوة الامريكية شكل جديد، من خلال توظيف التدخل الانساني وتوظيف الامم المتحدة من اجل اضفاء الشرعية للتدخل الامريكي في العالم.

obeikandl.com

وفي هذا المبحث، لن نتابع الاحداث التاريخية التي استخدم فيها القوة لذاتها، انما سنركز على مدى تأكد وجود ثقافة وتقاليد في استخدام الولايات المتحدة الامريكية للقوة في سياستها الخارجية، وصولاً الى العام 2000.

المطلب الاول

سياسات القوة الامريكية قبل الحرب الباردة

احتلت القوة في السياسة الخارجية الامريكية مكانة تاريخية مهمة ، ففي المرحلة السابقة على الحرب الباردة ، استحضرتها الولايات المتحدة في عمليات توسعها وتأكيد كيان الدولة، وفرض نفوذها وتأكيد قوتها في النصف الغربي من الكرة الارضية و المحيط الهادئ ، اذ كانت سياسات القوة حاضرة لديها حتى تاريخ مشاركتها في الحرب العالمية الثانية.

اولا: سياسات القوة الامريكية حتى الحرب العالمية الاولى

منذ تأسيس الولايات المتحدة تبنت سياسة العزلة عن التفاعلات الاوروبية، في سياستها الخارجية، وتعني بذلك انكفاء الولايات المتحدة على مشكلاتها الداخلية وعدم التورط في الصراعات الدولية التي تكون الدول الاوروبية اطرافاً فيها، والاكتفاء بإقامة علاقات متوازنة مع البلدان الاوروبية ذات طابع تجاري، اذ يشير مبدأ " مونرو "[1] من الظاهر على عزلة الولايات المتحدة، اما في الحقيقة فيشير الى بداية ظهور هيمنة الولايات المتحدة الامريكية في القارة الامريكية وانهاء السيطرة الاوربية على القارة اللاتينية بدافع العزلة من اجل التخلص من النفوذ الاوروبي على القارة الامريكية[2].

وهذه السياسة في نظر دعاة الانعزالية أكثر جدوى للولايات المتحدة وأقرب لمصالحها ،فالاحتفاظ بالروابط التجارية المتوازنة مع الشعوب الاوروبية ،سينعكس بالضرورة على الاقتصاد

---

(1) ميشيل بكنون، امريكا المستبدة "الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم العولمة"، ط1، ترجمة حامد فرزات، الاتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 37

(2) محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص 9

الأمريكي وسيساعد على ازدهاره[1]، ، فالانعزالية الأمريكية ذات وجهين يؤديان الى غرض واحد ، الوجه الأول ،هو الابتعاد عن الصراعات الأوروبية ، أما الوجه الثاني ،فهو ابعاد الأوروبيين عن تجارة الولايات المتحدة في نصف العالم الغربي وتصفية وجودهم فيها[2].

واتجهت الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة تكوينها الأولى الى انتهاج مبدأ "مونرو" منهجا انعزاليا[3] ، اذ كان القصد من هذا المبدأ بالأصل تحذير الدول الاوربية بان لا تتدخل في العالم الجديد، ثم اصبح الاساس الذي تقوم عليه سياسة الولايات المتحدة في امريكا الوسطى واللاتينية، بسبب عدم امتلاك الولايات المتحدة القوة العسكرية والدبلوماسية للدفاع عن مصالحها في هذه المنطقة من العالم القريبة من حدودها.[4]

وقد أوضح الرئيس الامريكي "جيمس مونرو"* في رسالة الكونغرس عام 1823، أن النظام السياسي للقوى الاوربية يختلف بصورة أساسية عن النظام في الولايات المتحدة، وعليه فانه صاغ السياسة الخارجية على أساس مبدأين دائمين ، وهما [5]:

1_عدم التدخل في المشاكل الأوروبية.

2_ عدم السماح لهذه الدول بالتدخل في السياسة الامريكية أو في بناء الحضارة الأمريكية الجديدة، وعزز هذين المبدأين قوله أن هدف الولايات المتحدة يجب أن يكون تهيئة نصف الكرة الأرضية الغربية مكانا للحرية (يقصد سيطرة الولايات المتحدة).

---

(1) عبدالفتاح ياغي ، الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2011، ص ص51-54
وايضاً، زبغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج العظمى التفوق الامريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ترجمة سليم ابراهام، ط3، دار علاء الدين للنشر، دمشق، 2007، ص9

(2) سعود المولى ، امريكا ديمقراطية الاستبداد دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، 2009، ص33

(3) غارهام ايفانز و جيفري نوينهام، المفاهيم الاساسية للعلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص92

(4) المصدر نفسه، ص ص 465-470

* جيمس مونرو، عاش من مدة (1758-1831) وهو خامس رؤساء الولايات المتحدة ، تولي الرئاسة الامريكية في ولايتين (1817-1825) و يُرجع اليه فضل ضم ولاية فلوريدا الى الاتحاد الامريكي، وإعلان مبدأ مونرو (1823)م الذي أبدى فيه معارضة الولايات المتحدة لأي تدخل اوروبي في شئون الأميركتين :للتفصيل ينظر محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط الكبير، ط1، مركز العراق للدراسات، 2005، ص 36

(5) شاهر اسماعيل الشاهر ، اولويات السياسية الخارجية الامريكية بعد احداث 11ايلول 2001، ط1، منشورات العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص 103

يعد مبدأ "مونرو" بمثابة المظلة التي تحمي المصالح الأمريكية الآخذة في التبلور، خاصة الاقتصادية منها في القارة الامريكية، و ينص مبدأ "مونرو" على أن: "للأوروبيين القارة القديمة، وللأمريكيين القارة الجديدة" ، وهذا يعني تطلع الولايات المتحدة الى ممارسة نوع من السيطرة والهيمنة** على دول وشعوب أخرى في الأمريكيتين وفرض نفوذها وسطوتها على العالم الجديد، وبالتالي وصف نصف الكرة الغربي مجالا حيوي للنفوذ السياسي ومصالحها الاقتصادية وأمنها القومي[1].

لذلك، يرى البعض، ان بداية التوجه نحو الهيمنة في التأريخ الأمريكي انما يرجع الى المبدأ "مبدأ مونرو"، اذ انطلقت السياسة الخارجية الأمريكية بالتوسع من الداخل الى الخارج متبعة الخط الامبراطوري على قاعدة: الثروة والدين والقوة [2]:

1_ الثروة: وتعني الاهتمام بالواقع الاقتصادي والتجاري الداخلي للولايات المتحدة الامريكية

2_ الدين: من خلال اضافة إرادة روحانية لشعب يدعي بأنه شعب مختار.

3_ القوة: اعتمدت الولايات المتحدة على اتباع سياسة الانكفاء الداخلي سعياً منها من اجل تحقيق السيطرة الداخلية ولتوحيد ولاياتها تمهيداً للهيمنة العالمية.

لذلك، عمدت الولايات المتحدة الامريكية على فرض سيطرتها الداخلية على كافة ولايتها بالقوة، عن طريق القضاء على النفوذ الاوروبي البريطاني و الإسباني في القارة الامريكية[3]، و حققت الولايات الامريكية انتصاراً على بريطانيا وحققت استقلالها عام 1776، كما شرعت في التنكيل بأبناء الأرض الاصليين من الهنود الحمر، فعمل المستوطنون الأمريكيون خلال المدة 1801_1845 على السيطرة على منطقة (فلوريدا) ، ثم أحكمت السيطرة على معظم المناطق التي تتكون منها الدولة الامريكية الراهنة في المدة 1846_1890 من الوسط والجنوب والشمال

** الهيمنة مفهوم يفيد الاولوية او الزعامة وهذه الزعامة يمارسها في نظام دولي طرف مهيمن هو عبارة عن دولة تمتلك القدرة على القيام بهذا الدور، ويمكنها فعل ذلك الوسائل كافة التي تمتلكها ، اذ يتفق الكتاب على ان المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين تشكلان مثالين على الاطراف المهيمنة. للمزيد ينظر: غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص302

[1] ميشيل بكنون، مصدر سبق ذكره، ص38

[2] فلاديمير بار انوفسكي، روسيا والامن الاوربي ، ترجمة قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، العدد 2،اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص 101

[3] سعود المولى ، مصدر سبق ذكره ، ص 34

،وصولا الى أقصى الغرب الأمريكي حتى ساحل المحيط الهادي بعد بسلسلة من الحروب الاهلية [1]، وبعد هذه المدة اتجهت الولايات المتحدة الامريكية الى استخدام القوة في نصف الكرة الغربية لضمان السيطرة الامريكية، على القارة الامريكية الشمالية واللاتينية[2].

وبعد أن استكملت الدولة الجديدة السيطرة على كامل الاراضي التي تقوم عليها الولايات المتحدة اليوم ، بدأت في التوسع نحو مجالها الاستراتيجي باتجاه المحيطين: الهادي والاطلسي ، ففي اتجاه المحيط الهادي ،سيطرت على هاواي وبيرل هارير في الاعوام 1844-1887 [3]،ثم جزر الميداوي عام 1867 ، ثم جزر ساموا عام 1878 بعد معركة الفليبين مع اسبانيا، أما في الاتجاه الاطلسي فقد سيطرت على جزر بورتريكو عام 1898م[4].

ثم تحكمت في قناة بنما في عام 1903م،ثم غزت كلاً من فنزويلا ونيكاراكوا وهايتي وكوبا والمكسيك ، وتمكنت الولايات المتحدة من الوصول الى مكانة الدول الكبرى في تلك المدة ، فهي تمتلك الكثافة السكانية، فضلا عن الخامات والثروة والتقنية وراس المال، كما تمتلك اكبر انتاج نفطي في تلك المدة، فأصبحت الولايات المتحدة الامريكية مع بداية القرن العشرين دولة ذات قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة توازي الدول الكبرى في تلك المدة[5].

كما انعكس الاستقرار الداخلي على الاقتصاد الامريكي ، الامر الذي دفع بالولايات المتحدة الامريكية الى الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج "وراء البحار"، الامر الذي انعكس على سياستها الخارجي والداخلية من خلال اعادة النظر الى الاهتمام بالجانب العسكري وتطوير الأسطول البحري الامريكي ليصبح ثالث اكبر اسطول في العالم بعد انتهاء الحرب مع اسبانيا، والذي ادى

---

(1) عبدالفتاح ياغي، مصدر سبق ذكره، ص 55

(2) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 232

(3) ناصر الدين الاسد واخرون، حوار الحضارات والمشهد الثقافي العربي، ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 251

(4) عبدالفتاح ياغي، مصدر سبق ذكره، ص 53

(5) وودي هولنون، الامريكيون الجوامح" وأصول الدستور الامريكي"، ترجمة ابو يعرب المزروقي، ط1، هيئة ابو ظبي للثقافة، ابوظبي، 2010، ص ص201-220

بالولايات المتحدة الامريكية الى التوجه نحو العالمية والانغماس بالشؤون الدولية من اجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في العالم باعتماد الوسائل الدبلوماسية او باستخدام القوة العسكرية[1].

وماشجع الولايات المتحدة على اللجوء نحو المزيد من التدخل الخارجي انما هو ثلاثة عوامل، وهي[2]:

1_اطروحات (ماهان*) بخصوص القوة البحرية للولايات المتحدة الامريكية لفرض السيطرة البحرية على العالم.

2_مبدأ "مونرو" الذي أكد على سياسة الانكفاء على الذات ومنع الأوربيين من التدخل في القارة الامريكية.

3_العقيدة الدينية للولايات المتحدة التي تفرض عليها محاربة الشر.

ومن الجدير بالذكر، ما قاله الرئيس الأمريكي (تيودور روزفلت) في 1904/6/1 والذي عبر فيه عن السياسة التوسعية للولايات الأمريكية، والتي تتعدى القارة اللاتينية "ان من واجبات شعب كبير وحر أن لا يتهاون أمام قوى الشر. كل شعب حسن السيرة يمكنه الاعتماد علينا في مساعدته، وبالعكس فكل تصرف وسلوك سيء في الولايات المتحدة أو في أي جهة أخرى يلزم علينا أن نتدخل"[3].

ان ما جاء به الرئيس الأمريكي الأسبق (تيودور روزفلت)، احدث تحولاً أساسيا في التأريخ الأمريكي بالانعطاف به في اتجاه العالمية [4]،وهو اتجاه كانت تشجع عليه بريطانيا وتريده، خدمة لصراعها مع الألمان والفرنسيين، لقد أعلن (روزفلت) عام 1901 مبدأ "الباب المفتوح" مع

---

(1) صبري فالح الحميدي، دراسات في تاريخ امريكا وعلاقاتها الدولية، ط1، المكتبة الدباغ، بغداد،2002، ص24

(2) سعود المولى ،مصدر سبق ذكره، ص 39

* ألفريد ثاير ماهان ,(1840-1914)، هو ضابطاً بالبحرية الأمريكية وجيوستراتيجي ,له أفكار في أهمية القوة البحرية أثرت على بحريات كثيرة حول العالم, وساعدت في التطوير سلاح البحرية قبل الحرب العالمية الأولى، وكان لكتابات ماهان حول أهمية وضع خطة ناجحة لتشكيل قوة بحرية ذات قدرات هجومية دور مباشر في الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، ووصولها إلى مكانتها الحالية لانها أكبر قوة عظمى على مستوى العالم. للمزيد انظر: الموسوع الحرة على الرابط الاتي
http://en.wikipedia.org/wiki/Alfred_Thayer_Mahan

(3) وودي هولنون، مصدر سبق ذكره، ص 222

(4) نقلاً عن، ميشيل بكنون، مصدر سبق ذكره، ص41

الصين والتي طلب بمقتضاها من الدول الكبرى التعهد بعدم فرض تعريفات كمركية أو رسوم مواني‌ء أو أجور للسكك الحديد، وبالتالي قامت الولايات المتحدة الامريكية بتفعيل الدبلوماسية الأمريكية عندما قامت بدور الوسيط في المنازعات الدولية، والمشاركة بثقل في المؤتمرات الدولية في تلك المرحلة[1].

كما أكد (تيودر روزفلت) أن مبدأ "مونرو" قد يضطر بالولايات المتحدة الى جعلها تمارس دور البوليس الدولي في العالم الجديد ازاء الدول الضعيفة التي قد يهددها تدخل القوى الأوروبية، وعلى أثر ذلك قام (روزفلت) باتباع سياسة العصا الغليظة ،وهي السياسة التي بررت حق الولايات المتحدة في ممارسة دور الشرطي في أمريكا اللاتينية وما يترتب على ذلك من مراقبة سلوكيات شعوبها، والتدخل بقواتها مباشرة في أي منطقة لقمع أي تمرد أو اخلال بالنظام ،مما يترتب على ذلك تدخل الولايات المتحدة بقواتها المسلحة في بعض دول أمريكا الوسطى واحتلالها وفرض الرقابة المالية والإدارية على حكوماتها مثل كوبا ونيكاركوا و الدومينيكان وبنما وهايتي[2].

وهذا يعني تطوير "مبدأ مونرو" من سياسة دفاعية لحماية الأمر الواقع الى سياسة هجومية لمنع التغيير وتكريس الأمر الواقع ، وهو بدوره أدى الى بلورة "مناطق النفوذ" وحق الولايات المتحدة بوصفها من الدول الكبرى في التدخل في شؤون الدول الأجنبية الواقعة ضمن مناطق نفوذها عند الحاجة، لان ذلك اجراء دفاعي لاحتواء الأخطار الخارجية وحماية المصالح القومية[3].

ومن هنا، يمكن اعتبار السياسة الامريكية بعد الحرب الاسبانية قد اتجهت نحو العالمية عن طريقة الاهتمام بالقوة العسكرية والانغماس في الشؤون الدولية، أذ استخدمت الولايات المتحدة الامريكية سياسة القوة خصوصاً في حربها مع المكسيك و اسبانيا، من اجل الحصول على مناطق نفوذ في العالم، ورغم هذه السياسة الا انها بقيت متمسكة بمبدأ " مونرو" الذي اكد على الانكفاء نحو العزلة وتحقيق السيطرة على امريكا اللاتينية[4].

---

(1) وودي هولنون،مصدر سبق ذكره، ص 225
(2) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص 240
(3) صبري فالح الحميدي، مصدر سبق ذكره ، ص24
(4) ناصر الدين الاسد واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 260

ولقد جاء القرن العشرين مبشراً بتغيرات جذرية في شكل وميزان القوى في النظام الدولي، اذ شكلت ملامح بزوغ القوة الأمريكية واستمرار تبلورها كقوة كبرى، بداية لرؤية النظام الدولي بعين مختلفة. خاصة وان ذلك البزوغ لم يكن ليعتمد فقط على التجربة التاريخية والجهود الاستثنائية من "اباء امريكا" المؤسسين للنهوض والرغبة المحمومة نحو التوسع، بل جاء الموقع الجغرافي لتكون الولايات المتحدة بعيداً عن ما يجري في اوروبا نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من حروب وثورات وأزمات خانقة، اذ تحولت الولايات المتحدة الامريكية من دولة ثورة تبحث عن الاستقلال الداخلي الى دولة توسعية مع بداية القرن العشرين، اذ أعلن الرئيس الامريكي ويلسن بخطابه في الثاني من كانون الأول 1913 بقوله "ان الولايات المتحدة بلغت مرحلة النضوج المتكامل ،وقد ولت أيام عزلتها من غير رجعة ، بانفتاح عهد جديد، وعلى ما يبدو فأن علينا وحدنا من الآن قيادة العالم"[1]

و يمكن القول ان القرن العشرين هي بمثابة نقطة البادية لظهور الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي، خصوصاً مع اشتعال الحرب العالمية الاولى وانشغال القوة الاوربية الكبرى في تصفية صراعاتها في ما بينها ، هذه الاحداث سمحت للولايات المتحدة في بناء نفسها والانطلاق نحو العالم، اذ تعد المدة ما بين(1914–1917) نقطة تحول للولايات المتحدة الامريكية من دولة هامشية الى دولة ذات شأن دولي[2].

لقد دخلت الولايات المتحدة الامريكية الحرب العالمية الاولى نتيجة هجوم غواصات ألمانيا على السفن الأمريكية، في نيسان 1917، و بموافقة من الكونغرس أعلنت الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا ، وعليه فأن سبب دخولها في الحرب يرجعه الرئيس الامريكي(ويلسون) الى أن الولايات المتحدة ولأول مرة في تأريخها رأت بأنها صاحبة الحق في الاشتراك في ترتيبات العالم القديم كسبيل لرسم ملامح العالم الجديد [3].

ومنذ بداية 1917، بدأ الميل الامريكي نحو دخول الحرب العالمية الاولى، وعندما شنت ألمانيا حرب الغواصات ضد السفن الأمريكية ،والتآمر مع المكسيك وتأليبها ضد الولايات

---

(1) نقلاً عن، براين بوند، الحرب والمجتمع في اوروبا 1870-1970، ترجمة سمير عبدالرحيم، ط1، دار المأمون، بغداد،1988، ص 85

(2) ميشيل بكنون، مصدر سبق ذكره، ص73

(3) بول كندي ، نشوء وسقوط القوى العظمى ، ترجمة مالك البديري ،ط1 الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1994، ص 397

المتحدة، فقد أصبح الحياد والعزلة مستحيلا، كما أن الرأي العام، بعد ان أغرق الالمان عدد من السفن الأمريكية ، قد أصبح مهيئا لترك سياسة العزلة ،وهكذا فقد طلب الرئيس ويلسون في الثاني من نيسان عام 1917، من الكونغرس، واعلان الحرب على ألمانيا[1].

ان دخول الولايات المتحدة في الحرب فتح صفحة جديدة متميزة في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال خروجها من الحرب بأقل كلفة وخسارة ، وبالتالي دخلت الحرب في سنواتها الاخيرة مما ترتب على ذلك ازدياد قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية وازدهار تجارتها الخارجية، من هنا فقد تبلورت سياستها الخارجية ، ودورها على الساحة العالمية، [2].

كما طرح ويلسن مجموعة من المبادئ التي تم على أساسها تسوية الحرب العالمية الأولى، ففي خطابه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في عام 1917، ،أوضح الأفكار الرئيسة التي تضمنها المبادئ الأربعة عشر، وهي أفكار تشكل الأساس الذي تقوم عليه عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومنها حق الحياد وتجنب الأحلاف، كما اقترح اشتراك شعب وحكومة الولايات المتحدة مع غيرهم من "الأمم المتحضرة"* في العالم في ضمان استمرار السلام[3].

من هنا، طرحت الولايات المتحدة انشاء عصبة الأمم، حيث كانت مشروعاً أمريكيا لا عادة تنظيم السيادة العالمية ،الا أن عدم رغبة الدول بالتخلي عن بعض سيادتها لقاء الأمن الجماعي، كانت واحدة من أبرز نقاط الضعف في عصبة الأمم[4]، وعلى هذا الأساس لم تشارك الولايات المتحدة في تأسيسها ،فلقد رفض مجلس الشيوخ المصادقة على عهد العصبة، ونتج عن هذا ان أصبح نظام الأمن الجماعي يعمل في غياب أكبر ممثلين على المسرح الدولي[5].

ونستنتج مما سبق، ان سياسة القوة الامريكية مرت بمراحل عديدة ابتداءً من مرحلة ظهور الولايات المتحدة وبداية تشكل الدولة الامريكية، فتأسيسها الولايات المتحدة الامريكية كان قائماً

---

(1) براين بوند، مصدر سبق ذكره، ص 115-118

(2) صبري فالح الحميدي، مصدر سبق ذكره، ص 30

* يقصد بالأمم المتحضرة هي الدول ذات الانظمة الديموقراطية وبالتحديد الدول الاوروبية بحسب نظرة الغرب

(3) محمد سعيد مجذوب، من الدبلوماسية الى الاستراتيجية امثولات من الحرب الباردة، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 28

(4) نيل غريت، اسرار الحروب" حروب قرن كامل واولى حروب القرن الحادي والعشرين" 11ايلول سبتمبر 2001 سيناريو امريكي لحروب مقبلة، ترجمة اياد ملحم، ط1، دار الحسام والتوزيع والنشر،بيروت، 2003، ص24

(5) ميشيل بكنون، مصدر سبق ذكره، ص ص 76-77

على اساس القوة من خلال اخضاع بعض الولايات الامريكية بالقوة، وحروب الاستقلال، كما تعاملت مع الدول القارة الامريكية اللاتينية على اساس اتباع سياسية الترغيب والتلويح بالقوة وابعاد الخصوم الأوربيين عن هذه القارة، لذلك يمكن القول ان الولايات المتحدة حققت وحدتها بالقوة، وبذلك نفذت الولايات المتحدة الامريكية سياستها الخارجية على اساس القوة[1].

ثانيا: سياسات القوة الامريكية من الحرب العالمية الاولى الى نهاية الحرب العالمية الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى اتباع سياسية العزلة، بسبب عدم موافقة الكونكرس الامريكي على دخول الولايات المتحدة الامريكية الى عصبة الامم، وهو ما ادى بالولايات المتحدة الى الانكفاء على نفسها خلال تلك المرحلة التاريخية[2].

وتميزت سياسة الولايات المتحدة الامريكية في هذه المدة بالتذبذب نحو المزيد من العزلة والمزيد من التعاون الدولي، حيث كانت تتميز بنوع من الازدواجية بين الموقفين، فهي مثلا ترفض التصديق على معاهدات الصلح، ولكنها تساهم في مساعدة ألمانيا في مسألة التعويضات، كذلك رفضت الولايات المتحدة الامريكية التصديق على ميثاق (بريان كيلوج*)، عام 1928، وهذا يعني ان الولايات المتحدة في هذه المدة كانت تتبع سياسة العزلة خصوصاً في مجال التنظيم الدولي والاتفاقيات الدولية[3].

وجاء الكساد الكبير في الثلاثينيات ليزيد الانشغال بالوضع الداخلي ويعمق فلسفة العزلة، لكن بعد انتخاب الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" في 1936، ادى الى تحول جذري في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال القضاء على مبدأ العزلة وانتهاج سياسة التدخل والانغماس

---

(1) صبري فالح الحميدي، مصدر سبق ذكره، ص 30

(2) محمد سعيد مجذوب، مصدر سبق ذكره ، ص29

* ميثاق بريان كيلوج' هو ميثاق وقع عليه من قبل 15 دولة في باريس في عام 1928، ودخل حيز التطبيق في 1929، ينص في مادته الأولى على استنكار الدول الموقعة عليه اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية. وصادقت 57 دولة لاحقاً على الميثاق.

(3) ميشيل بكنون، مصدر سبق ذكره، ص50

obeikandl.com

في الشؤون الدولية، اذ آمن روزفلت بالقوة ومارسها في السياسة الخارجية ، ولجأ اليها كوسيلة أولى لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والمتمثلة في الهيمنة الأمريكية على العالم[1].

وادركت الولايات المتحدة ان المانيا اذا قوت واستمرت في انتصاراتها وتوسعاتها فقد تسيطر على أوروبا، ومن ثم يشكل تهديد على امن ومصالح الولايات المتحدة، لذلك في عام 1941 أصدر الكونغرس قانون عرف بـ(قانون الإعارة والتأجير)، وبموجبه قايضت الولايات المتحدة بريطانيا بتجهيزات حربية لمنع هزيمة بريطانيا على يد المانيا، مقابل حقوق أقامه قواعد بالمستعمرات في نصف الكرة الغربية، كما قامت الولايات المتحدة في عهد روزفلت بفرض حظر بترولي على اليابان ومنع وصول الحديد اليها تعاطفا مع حلفائها التقليديين البريطانيين والروس[2] ، فما كان من اليابان الا ان هاجمت القطع البحرية الأمريكية في ميناء "بيرل هاربر" بالمحيط الهادي في كانون الأول 1941 مغرقة اكثرها، مما دفع ذلك بالولايات المتحدة الى اعلان الحرب ضد اليابان وانضمامها الى جانب دول الحلفاء[3]،وبهذا انقضت سياسة العزلة، والتي ادت الى بزوغ نهج جديد للسياسة الامريكية في النظام الدولي[4].

ان دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب الى جانب الحلفاء ارادت به ان تعطي للعالم رسالة تبين فيها حجم القوة الامريكية للعالم، وهي بذلك فقد اختارت الوقت المناسب للدخول الحرب بذكاء، الا وهو السنوات الاخيرة من الحرب [5].

ان لدخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب اثر كبير جداً على النظام الدولي، من خلال ظهور مؤشرات على ضعف قوة القوى الاوروبية التي انهكتها الحرب، والتي مهدت الطرق للولايات المتحدة الامريكية لكي تكون القوة رقم واحد في النظام الدولي[6]،ومع انتهاء الحرب دخل عصر جديد، كان اهم ملامحه[7]:

1_ خروج الولايات المتحدة الامريكية من سياسة العزلة.

---

(1) المصدر نفسه، ص59
(2) هيثم طلال، موسوعة الحروب، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 2008، ص446
(3) شاهر اسماعيل الشاهر ، مصدر سبق ذكره، ص 38
(4) صبري فالح الحميدي، مصدر سبق ذكره، ص 35
(5) ميشيل بكنون، مصدر سبق ذكره، ص83
(6) تأليف نخبة من القادة العسكرين الغربين، 2194 يوماً من ايام الحرب العالمية الثانية، الجزء 1، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، 1994، ص199
(7) محمد عزيز شكري ، مصدر سبق ذكره، ص 200

2_ ظهور السلاح الذري الذي قلب ميزان القوى في العالم.

3_ بداية الحرب الباردة وبداية عصر جديد من الصراعات الدولية.

4_ انقسام العالم الى قسمين على اساس ايديولوجي.

المطلب الثاني

سياسة القوة الامريكية في حقبة الحرب الباردة

بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية، دخل العالم في معترك جديد، اذ انقسم العالم الى معسكرين معسكر شرقي اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقاً، والمعسكر الغربي الرسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الحرب الباردة*[1].

وبعد الحرب العالمية الثانية اصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قوتين وحيدتين لهما القدرة والتأثير في شؤون السياسة الدولية، وقد توزعت القوى الأخرى في دائرة نفوذهما، بذلك أصبح الاطار الدولي مرهونا بإدارة لدولتين[2]، أي بمعنى انهما قادرتان على ممارسة سلطات فعليه من خلال أفضليات عسكرية وسياسية واقتصادية كما كانت العلاقات بين الدولتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تنطوي على صراعات شاملة وذات مستويات متباينة[3].

كما استخدمت الولايات المتحدة وسائل عديدة، سياسية (كسباق التسلح و سياسة التحالفات و الحروب المحدودة والحروب بالوكالة) واقتصادية(مقاطعة أو حصار اقتصادي) ضد الكتلة

---

* اختلفت الآراء حول بداية الحرب الباردة اذ منهم من يقول ان الحرب الباردة قد بدأت بعد نجاح الثورة البولشيفية عام 1917، وذلك عندما رأت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ان مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية قد اصبحت مهددة فعمدت الى التدخل لضرب الثورة الروسية والقضاء على النظام الشيوعي الجديد، ولكن رغم معقولية هذا الراي فالواقع انه اذا كانت جذور الحرب الباردة تعدو الى ذلك التاريخ فأنها قد بدأت فعلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك عندما تفكك التحالف بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي بعد انهيار النظام النازي وزوال العدو المشترك الذي كان سبب في ذلك التحالف. والبعض الاخر يقول انها بدأت على اثر ازمة برلين 1948،للتفصيل ينظر: محمد سعيد مجذوب، مصدر سبق ذكره، ص50

[1] المصدر نفسه، ص 45

[2] محمد جواد علي، النظام الدولي الجديد وامكانية اصلاح الامم المتحدة، سلسلة دراسات ستراتجية، العدد 74، مركز دراسات الدولية، بغداد 2005، ص 7

[3] محمد عزيز شكري ، مصدر سبق ذكره، ص 9

السوفيتية والدول الموالية لها[1]، بالمقابل تقديم مساعدات ومعونات اقتصادية للدول المتحالفة مع الولايات المتحدة) وايديولوجية ودعائيا (نشر القيم الليبرالية والحرية ودحض أو احتواء الايدولوجية الشيوعية) ،من هنا عملت الولايات المتحدة لتحقيق سياستها الخارجية الى تبني استراتيجية تقوم على الردع و"الاحتواء"*[2].

كما اتبعت الولايات المتحدة الامريكية سياسة الحروب بالإنابة ضد حلفاء الاتحاد السوفيتي، من خلال دعم الانظمة الموالية للغرب ضد الانظمة الشيوعية في العالم، فكان جوهر الصراع في الحرب الباردة يقوم على اساس منع الاتحاد السوفيتي من التقدم نحو اوروبا الغربية، كما طبقت مشروع مارشال الذي يقوم على اساس تقديم الدعم المادي للدول اوروبا الغربية، فضلا عن تركيا واليونان خوفاً من وصول المد الشيوعي اليها[3].

كذلك اتبعت الولايات المتحدة سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي بسلسلة من الاحلاف، "حلف بغداد" SEATO و "حلف مانيلا" CENTO، كما أنشئت الولايات المتحدة والدول الاوروبية الغربية منظمة حلف شمال الأطلسي في منتصف 1949 نتيجة ازمة برلين، وانطلاقاُ من اشتداد الخلافات بين المعسكرين، اندلعت الأزمات والحروب المسلحة في القارة الاوروبية والآسيوية ومنطقة الشرق الاوسط ، والحرب الكورية 1950 [4]، اذ دخلت السياسة الامريكية منعطف جديد يتمحور حول استخدام القوة العسكرية لفرض سياسها الخارجية [5].

---

[1] روبرت ماكنمار، مابعد الحرب الباردة، ترجمة حسين يونس، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1991، ص33

* مثّل الاحتواء الوسيلة الأساسية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية إزاء سياسة الاتحاد السوفياتي السابق خلال خنق الاتحاد السوفيتي بسلسلة من الاحلاف المعادية. وكان جورج كينان أحد أبرز مصممي هذه الوسيلة، وأصبح في ما بعد ناقداً قاسياً للوسائل المتبعة لتحقيقه، اذ كتب كينان نسخة محررة من برقيته الطويلة كي يتمكن الشعب الأمريكي من فهم أسس سياسة الولايات المتحدة، لكنه حذف منها معلومات سرية متعلقة بالاتحاد السوفياتي، فصدرت في عدد تموز من عام 1947 في مجلة العلاقات الخارجية تحت عنوان (مصادر السلوك السوفياتي)، وتم توقيع المقالة باسم (السيد إكس)، ولكن سرعان ما أصبح جلياً أن هذه المقالة تمثل ما يُعرف برؤية الحكومة الأمريكية. وتُعَد مقالة (السيد إكس) التبرير العلني الأساسي لسياسة الاحتواء وهي أكثر المقالات شهرة المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في تلك المرحلة من القرن العشرين،: للتفصيل ينظر: مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 37

[2] شاهر اسماعيل الشاهر ،مصدر سبق ذكره، ص 37

[3] صبري فالح الحميدي، مصدر سبق ذكره، ص 60

[4] محمد عزيز شكري، مصدر سبق ذكره،ص 21

[5] امجد حمد عبدالله ، التحولات الاستراتيجية في العلاقات ت الامريكية الروسية،ط1، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص41

كما انتقل الصراع في الحرب الباردة الى منطقة الشرق الوسط، وبالذات اثناء ازمة السويس عام 1956، وازدادت حدة الصراع أكثر حتى اقترب القطبان من اندلاع حرب نووية شاملة في العالم اثر أزمة الصواريخ السوفيتية النووية في كوبا عام 1962 ،الا انه تم تلافيها بفضل السياسة العقلانية للطرفين في تلك الازمة[1] ، فقد انتهت بسحب الصواريخ النووية مقابل تعهد خطي من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك كيندي الا تقوم الولايات المتحدة بغزو كوبا [2].

واتسمت هذه المدة بتوتر العلاقات الامريكية السوفيتية، والتي ساد فيها اجواء الصراعات والتنافس على مناطق النفوذ بين المعسكرين.

كما اتجهت الادارات الأمريكية في عقد السبعينيات الى اتباع سياسة حيال الاتحاد السوفيتي قوامها دعم خيار الانتقال من المواجهة الى المفاوضة، ضمن اطار ديمومة الصراع، وكان قد تبنى رؤساء الادارة الأمريكية ،نيكسون وكارتر، مفهوما للوفاق تأسس باختصار [3]، على التفاهم والاحتواء [4].

كما دخلت كلاً من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي سلسلة من المفاوضات تستهدف الحد من الاسلحة الاستراتيجية عام 1972، الا ان سياسة الوفاق لم تستمر طويلا اذ استمر الاتحاد السوفيتي ببناء ماكنته الحربية وذلك بزيادة ميزانية التسلح نحو 4% سنويا وتعزيز ترسانته النووية ، وتدخل في أنغولا وأثيوبيا وأفغانستان من جهة، والتغيرات التي طرأت على السياسة الداخلية الأمريكية وتمثلت في الاتجاه اليميني "المتشدد" الذي شق الائتلاف الذي كان يدعم الحزب الديمقراطي مع وصول الرئيس كارتر الى السلطة من جهة أخرى، كل ذلك أدى الى التأزم و تراجع العلاقات فيما بينهما[5].

---

(1) موسى محمد ال طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غورباتشوف1961-1991، ط1، المكتبة الوطنية، بغداد، 2005، ص 22

(2) الكسييف كروتسكيخ سفيتلوف ، الروح العسكرية الامريكية " الة الحرب الاحلاف والقواعد" ، ترجمة محمود شفيق شعبان،ط1، دار الكتب العربية ، 1988، ص 93

(3) السيد امين شلبي ، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد ،ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ص 21

(4) اسماعيل صبري مقلد، التقارب الامريكي السوفيتي والحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 17، مؤسسة الاهرام للبحوث والدراسات، القاهرة، 1969،ص 7

(5) موسى محمد ال طويرش، مصدر سبق ذكره، 66

وفي الثمانيات، دخلت العلاقة الامريكية_السوفيتية مرحلة جديدة اتسمت بالتوتر، اذ اطلقت ادارة ريغان "حرب النجوم"، كما شنت الولايات المتحدة حملة دعائية شنتها على الاتحاد السوفيتي مستخدما فيها عبارات دينية ووصفه بـ"امبراطورية الشر "[1]، خصوصا مع وصول التيار المحافظ الى رئاسة السلطة، اذ سارت السياسة الامريكية باتجاه تشددي ضد القضايا الآمن والتسلح مما انعكس سلباً على العلاقات الامريكية_السوفيتية [2]، وقد أثرت هذه السياسات في الوضع الداخلي والخارجي للاتحاد السوفيتي ، كونه اتجه نحو تخصيص جزء مهم من موارده لغرض الانفاق على التسلح، بما أضعف كثيرا من قدرته على تلبية حاجات مجتمعه[3].

والانفاق العسكري السوفيتي انعكس سلباً على الاوضاع الاقتصادية للاتحاد السوفيتي، مما ادى بالسوفيت لاستيراد الحبوب من الولايات المتحدة الامريكية، هذه الاوضاع استدعت من القيادة السوفيتية بقيادة غورباتشوف بطرح فلسفته التي تأسست على ركيزتين : داخلية وخارجية، فالركيزة الداخلية[4] ، قوامها الاصلاح الداخلي من خلال اعادة البناء (البروسترايكا) والمكاشفة (الكلاسنو ست) ، واما الخارجية من خلال اتباع سياسة انفتاحيه حيال الغرب[5].

ونتيجة للإجراءات غير الملائمة مع النظام الداخلي للاتحاد السوفيتي فقد ادى ذلك الى بداية ظهور التشققات على مستوى النظام وعلى مستوى المنظومة السوفيتية، وعلى صعيد الاخر ادى سقوط جدار برلين عام 1989 الى بداية النهاية للاتحاد السوفيتي، وفي عام 1991 تم اعلان تفكك الاتحاد السوفيتي[6].

وانطلاقا مما سبق، نصل الى انه ربما لا توجد فروقات جوهرية بين الادارات الامريكية المختلفة أثناء الحرب الباردة ، فالمصلحة القومية العليا هي التي كانت توجه السياسة الخارجية

---

(1) محمد جواد علي، مصدر سبق ذكره،ص 7

(2) طالب حسين حافظ، بين تهديدات الدرع الصاروخي وحرب النجوم والعودة الى الحرب الباردة، دراسات دولية، العدد 163،مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2008، ص 15

(3) الكسييف كروتسكيخ سفيتلوف ،مصدر سبق ذكره ،ص 19

(4) طالب حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص16

(5) نيل غريت، مصدر سبق ذكره، ص 132

(6) موسى محمد ال طويرش، مصدر سبق ذكره، 191-192

openkanal.com

للولايات المتحدة، اما وسيلة تحقيق هذه المصلحة فتتراوح ما بين الاحتواء واستخدام القوة العسكرية مباشرة [1].

المطلب الثالث

سياسات القوة الامريكية بعد الحرب الباردة

بعد التحولات التي جرت في النظام الدولي نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي، انبثق نظام دولي جديد سمي بنظام أحادي القطبية، الذي نذر ببداية عصر الهيمنة الامريكية على العالم، اذ تربعت الولايات المتحدة الامريكية على هرم القطبية الدولية فأصبحت دولة ذات قوة جبارة تتفرد بقيادة العالم دون منازع، فهيمنتها على مجرى التفاعلات الدولية، كما فرضت هيمنتها على كافة المنظمات العالمية والاقليمية في النظام الدولي في كافة المجالات كالأمم المتحدة وحلف الاطلسي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية[2].

كما ان السياسة الامريكية اصبحت دون منافس، اذ تفردت بمعظم القرارات ذات الشؤون العالمية، فالتحولات التي جرت على النظام الدولي انعكست على صانع القرار الامريكي، اذ اطلق الرئيس الامريكي جورج بوش الاب في 8 آب 1990 أمام جلسة مشتركة للكونجرس (النظام العالمي الجديد) على النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد وصف هذا النظام بالقول، " دخل النظام العالمي الجديد حقبة جديدة ، خالية من التهديد باستخدام الارهاب، وأكثر أمناً في السعي نحو السلام، عهد يمكن لأمم الشرق والغرب ، الشمال والجنوب ، من أن تزدهر في رخائها من العيش في تجانس اليوم ، يصارع النظام الجديد لكي يولد ، عالم مختلف تماما عن الذي تعرفه حيث يستبدل حكم الفوضى بحكم القانون عالم تدرك فيه الامم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة ، عالم يفترس فيه القوي حقوق الضعيف "[3]

---

(1) روبرت ماكنمار، مصدر سبق ذكره، ص177
(2) إدريس لكريني، مصدر سبق ذكره ، ص 7
(3) المصدر نفسه ، ص 7

وتتصف خصائص النظام الدولي الجديد من وجهة نظر امريكية على " الحرية ، والمساواة ، ونشر الديمقراطية ، ومراعاة حقوق الانسان ، والالتزام بالشرعية والمبادئ وقواعد "القانون الدولي"*، وتفعيل الأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص"[1].

اما خصائص هذا النظام وانعكاسه على الواقع فيدور حول:[2]

1_ التفسير الاحادي للمتغيرات الدولية.

2_ تفضيل الخيار العسكري على الخيارات الاخرى المتاحة في معالجة القضايا والازمات الدولية.

3_ ممارسة الهيمنة على مركز القرار في الامم المتحدة وبالأخص على قرارات مجلس الامن.

4_ كما تمتاز السياسية الامريكية في هذ النظام بإعطاء صبغة قانونية لشرعنه تدخلاتها.

5_ تحول الصرعات الدولية من الصرعات الايدلوجية الى صرعات سياسية واقتصادية وثقافية حضارية[3] .

وبذلك دخلت سياسة الولايات المتحدة منعطف جديد في النظام الدولي الجديد، اذ عملت الولايات المتحدة على تسخير القانون الدولي لشرعنه القوة الامريكية من اجل تنفيذ مصالحها الدولية عن طريق السيطرة على الامم المتحدة وعلى الاجهزة الرئيسة المتمثلة بمجلس الامن[4] ،

* ينقسم القانون الدولي الى نوعين: القانون الخاص والقانون العام. يختص الأول بحل النزاعات الدولية بين الأفراد والشركات، بينما يحكم الثاني العلاقات بين الدول، ويتضمن أموراً متعلقة بملكية الأرض واستعمال البحار وضبط التسلح وحقوق الإنسان، بيد أن المجتمع الدولي لا يملك سلطة من هذا النوع، وبدلاً منها، تستخدم المعاهدات وسائل أساسية تقيم فيها الدول واجبات قانونية تلزم كل واحدة تجاه الأخرى، وطالما أن النشاطات التي تتطلب تعاوناً دولياً تزداد أكثر فاكثر، فإن المعاهدات تكاثرت، وهي تتعاطى الآن مع مجموعة منوعة هائلة من الموضوعات، تتدرج المعاهدات بحسب نوعين أساسيين: معاهدات ثنائية تعقد بين دولتين، بينما المعاهدة المتعددة الأطراف تعقد بين أكثر من دولتين، أهم المعاهدات هي تلك المتعددة الأطراف التي تعقد اكثر من دولتين. انظر: مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 327

[1] صالح محمود القاسم، الديمقراطية والحرب في الشرق الاوسط خلال المدة 1945-1989، ط1، دراسات استراتيجية، العدد27، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1999، ص ص15-38

[2] زايد عبيدالله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص 398-400

[3] دنيال وارنر، السياسية الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة، سلسلة دراسات عالمية،العدد15، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009، ص 35

[4]

اذ اصبحت بمثابة شرطي العالم، كذلك استخدام المنظمات الاقتصادية الدولية، فضلا عن تسخير التحالفات الدولية التي هي جزء منها لفرض هيمنتها العالمية[1].

لذلك سنتناول سياسة القوة الامريكية في الادارة الامريكية بعد الحرب الباردة وصولاً الى العام 2000، للتوصل الى ماهية سياسات القوة الامريكية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.

اولا: سياسة القوة في عهد الرئيس جوج بوش(الاب) 1989-1993

بعد تولي الرئيس الامريكي جورج بوش الحكم ، عملت الولايات المتحدة على تسخير كل امكانياتها وسياستها من اجل تحقيق مصالحها في العالم[2]، لاسيما في المناطق الحيوية التي تعدها الولايات المتحدة مناطق مصالح امريكية، اذ تعد اي تهديد يمس هذه المناطق يمثل تهديد للأمن القومي الامريكي،[3] و بعد انتهاء حرب الخليج الاولى بين العراق وايران عام1988[4]، التي خرج العراق منها منهك اقتصادياً ومثقل من الديون الخارجية على اثر صفقات التسلح، فتوترت العلاقات بين العراق والكويت على اثر طلب الاخير من العراق تسديد ديون كانت الكويت تدين بها للعراق، قامت الكويت برفع انتاج النفط مما ادى الى تراجع اسعار النفط العالمي، مما ادى بألعراق الى تكبد خسائر اقتصادية،[5] ونتيجة لذلك توترت العلاقات بين البلدين، وعلى اثر هذه الاحداث قام النظام العراقي باستخدام القوة العسكرية لأنهاء النزاع مع الكويت في 2 أب 1990[6].

وعلى اثر دخول القوات العراقية الكويت صرحت الولايات المتحدة الامريكية ان هذا التصرف من الجانب العراقي يقع ضمن اطار المادة 2/فق4 من ميثاق الامم المتحدة التي تنص "**يمتنع**

---

(1) محمد صادق الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص10

(2) حميد السعدون، الحوار الحضاري بين الاصولية وسياسة الهيمنة، سلسلة دراسات استراتيجية،العدد62، مركز الدراسات الدولية، بغداد 2004، ص ص 13-14

(3) عبدالحسين شعبان، قبل وبعد الربيع العربي، مجلة حمورابي، العدد 3، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012، ص ص 22-26

(4) عمر ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه، ، سلسلة دراسات عالمية،" تأملات في الفكر الاستراتيجي الامريكي"،العدد42، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابوظبي ،2006 ص7

(5) سها رجب، نزاعات الحدود في العالم العربي" من نهاية القرن العشرين الى بدايات القرن الواحد والعشرين" ط1، مركز المحروسة، القاهرة، 2009، ص ص 113-115

(6) ادريس لكريني ، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر" من غزو افغانستان الى احتلال العراق"، ط1، المطبعة الورقية الوطنية، مراكش، 2005، ص 226

اعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة او على اي وجه اخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة"[1] فالميثاق يمنع استخدام القوة ضد اي دولة[2]، لهذا لجأت الولايات المتحدة الى تطبيق الفصل السابع من الميثاق الخاص بإجراءات الامن الجماعي الخاصة بالمنع والقصر، فصدر قرار مجلس الامن 660 الذي يحث العراق على سحب قواته من الكويت، ثم القرار 661 الذي يدعو الى فرض عقوبات اقتصادية على العراق، ثم القرار 662 الخاص ايضاً بالعقوبات الاقتصادية، كما صدر القرار 678 الذي يدعو فيه الاعضاء الى اتخاذ التدابير كافة للحفاظ على السلم والامن الدوليين في حالة عدم انسحاب العراق من الكويت[3].

ومن خلال تحليل صرامة قرارات مجلس الامن وكثرتها، يتضح لنا مدى سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على مجلس الامن في تلك المدة ، اذ وظفت الولايات المتحدة الامريكية الامم المتحدة كأداة للإدارة الصراع القائم واداة للتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية، القائمة على مبدأ القوة في فرض هيمنتها في النظام الدولي[4].

كما وظفت الولايات المتحدة القرار 678، وشكلت تحالف دولي بقيادتها لاستخدام القوة ضد العراق، فعملت على ان يكون استخدم القوة ضد العراق مشروعاً يبنى على اسس ومبادئ شرعية دولية ، فقامت بقيادة تحالف دولي بشن عمليات عسكرية استهدفت الجيش العراقي في الكويت، ولم تكتف بذلك بل اتسع نطاق العمليات العسكرية ليشمل البنى التحتية للعراق ، وهذا ما يفسر مدى خروج الولايات المتحدة من نطاق القانون الدولي والاعراف الدولية، من خلال تخطي مقاصد القرار 678، الذي يؤكد على ضرورة خروج القوات العراقية من الكويت[5].

---

(1) ميثاق الامم المتحدة، مادة 2/فق/4

(2) تشاس فريمان واخرون، ايران والعراق، ط1، دراسات عالمية، العدد 48، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، 2003، ص 66

(3) قرارات مجلس الامن الدولي ، قرار رقم 660، وقرار 661، وقرار 678، 1990

(4) محمد صادق الهاشمي ، مصدر سبق ذكره، ص 33

(5) لورنس فريد مان، الثورة في الشؤون الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية،العدد30، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص 32

ونستنتج مما سبق ان ادارة بوش (الأب) عمدت على استخدام القوة بشكل يتماشى مع القانون الدولي من خلال توظيف الامم المتحدة لتنفيذ اهداف امريكية في الشرق الاوسط [1]، وان دخول العراق الى الكويت والعمليات العسكرية ضده كانت عبارة عن مخطط مرسوم كانت الادارة الامريكية قد وضعته، ويهدف الى:[2]

1_ احتواء العراق ومنعه من ان يكون قوة اقليمية صاعدة.

2_ شرعنة التواجد العسكري الامريكي في منطقة الشرق الاوسط.

3_ السيطرة على منطقة الشرق الاوسط الغنية بالنفط، وضمان تدفقه والحصول عليه "بأسعار معقولة"

4_ الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها العسكري النوعي على "خصومها".

ثانياً: سياسة القوة في عهد الرئيس كلينتون 1992-2000

بعد فوز حاكم ولاية أركنسو الشاب بل كلينتون بالرئاسة الأميركية مرشحا عن الحزب الديمقراطي في عام 1992، كان شعار حملته الانتخابية في الإعلانات التليفزيونية ضد منافسه الجمهوري الرئيس جورج بوش (الأب) عبارة: "إنه الاقتصاد يا غبي!" فالناخب الأميركي سرعان ما نسي انتصار بوش في حرب الخليج ونجاح إدارته في تفكيك الاتحاد السوفياتي بأقل التكاليف[3]، واهتم بحالة الاقتصاد المتردية والبطالة المرتفعة التي جاءت كدورة اقتصادية طبيعية بعد الانفاق العسكري والاقتصادي الضخم في عهد ريغان الذي استهدف بنجاح في جانب منه استنزاف

---

(1) جون كوولي، الحصاد" حرب امريكا الطويلة في الشرق الاوسط" ، ترجمة بيار سالينجر ، ط1،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992، ص351

(2) حافظ الميرازي ، هل ينجح بوش فيما فشل فيه كلنتون، مقالة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ،2012.

"http://www.w3.org/TR/xhtml1/DTD/xhtml1-transitional.dtd"

(3) المصدر نفسه.

obeikandl.com

السوفيت في سباق تسلح وحروب بالوكالة، وكان طبيعيا أن ينكب كلينتون على الداخل في حقبته الرئاسية الأولى[1].

واتضحت سياسة كلينتون في البداية على اساس سلمي، على وفق الشعارات الانتخابية التي رفعها ابأن الانتخابات، لكن السياسة الخارجية الامريكية لم تختلف عن سبقتها في عهد بوش (الاب) ولكن اسلوب التنفيذ اختلف ،اذ اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس كلينتون على المبرر الإنساني لتدخلاتها العسكرية، لكن التساؤل المطروح هنا هو :ما هو المفهوم الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة في تدخلاتها" الإنسانية[2]، هل هو المفهوم الأممي أم المفهوم الأمريكي؟

قبل الإجابة على هذا التساؤل، يجدر التطرق أولا إلى مفارقة عجيبة في علاقات الولايات المتحدة بالهيئة الأممية، فمن المعروف أن الولايات المتحدة هي من أكبر الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وأنها خلال محادثات مؤتمر ((سان فرانسيسكو" عام 1945، الذي تشكلت على اثره الامم المتحدة))، استخدمت كل ثقلها السياسي والدبلوماسي ليتضمن ميثاقها منح امتيازات عديدة للولايات المتحدة، فهي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وتسهم ب % 25 من ميزانية المنظمة، كما أن مقر الأمم المتحدة يوجد في الأراضي الأمريكية، ورغم هذه المكانة المتميزة للولايات المتحدة في هيئة الأمم المتحدة فهي لا تتردد في خرق قراراتها أو عرقلة نشاطها، إذا كان هذا الأخير لا يتوافق مع المصالح الأمريكية، فكيف تطالب الولايات المتحدة من دول العالم النامي التي لم تشرف على وضع ميثاق الأمم المتحدة التقيد بقراراتها، بينما تخرق هي قرارات المنظمة الأممية رغم ما تمنحه إياها من امتيازات [3].

لذلك، فإن السياسة الخارجية الأمريكية خولت لنفسها صلاحية الحكم على أوضاع حقوق الإنسان في أي بلد بأنها في خطر وأن تتدخل عسكريا في هذا البلد دون الرجوع للأمم المتحدة والشرعية الدولية.

---

(1) مونيكا لونسكي ، حكايتي مع الرئيس كلينتون، ط2، ترجمة نور الدين سعدون، مكتبة المجد للنشر، بيروت، 2000، ص 72

(2) صبري فالح الحميدي، مصدر سبق ذكره، ص 88

(3) حسن نافعة، الامم المتحدة الى اين، مجلة امتي في العالم،العدد 5، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2002، ص 37

1_ التدخل الامريكي في الصومال:

كان أول ترجمة لهذا الأسلوب الأمريكي الجديد للتدخل، عندما تدخلت عسكريا في الصومال عام 1993 بحجة حماية القوافل الإنسانية الموجهة للشعب الصومالي، واستطاع الرئيس كلينتون إقناع العديد من الدول بالمشاركة في قوة متعددة الجنسيات في الصومال تحت قيادة أمريكية[1]، فاتخذت الولايات المتحدة نية بقائها في الصومال تحت غطاء إنساني[2]، إذا أخذناً بعين الاعتبار الموقع الاستراتيجي للصومال المطل على مضيق باب المندب، فضلا عن قربه من المصالح الأمريكية النفطية في الخليج، لكن تعرض القوات الأمريكية المرابطة في الصومال [3] إلى العديد من الضربات الموجعة من طرف الميليشيات الصومالية[4]، فضلاً عن ضغط الرأي العام الداخلي، الذي دفع إدارة الرئيس كلينتون إلى اتخاذ قرار سحب القوات الأمريكية من الصومال، ورغم الفشل الأمريكي في الصومال فإن السياسة الأمريكية استمرت في توظيف مسألة حماية الأقليات من التطهير العرقي، للتدخل في مناطق استراتيجية كانت تابعة للمعسكر الشرقي إبان حقبة الحرب الباردة[5].

2_ التدخل الامريكي في البوسنة:

بعد اندلاع حرب البوسنة والهرسك في بداية التسعينيات القرن الماضي، وما قام على اثرها من مجازر التطهير العرقي ضد المسلمين من قبل المليشيات الصربية ، فقد انحصر دور الامم المتحدة في اصدار مجموعة من القرارات من مجلس الامن، كالمطالبة بوقف القتال، وهكذا

---

(1) الطرفاوي حسن، اليمن ليس افغانستان، صحيفة منبر القدس، العدد 6668، نوفمبر 2010، ص 17

(2) خير الدين عبدالرحمن، الانزلاق الاستراتيجي الامريكي بين حالتين العراق وكوريا الديمقراطية، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 2002، ص 31

(3) عبدالنور الهنداوي، الاستبداد في نهاية التاريخ لـ فوكوياما وصدام الحضارات لهنتغتون، مجلة الفكر السياسي، العدد 26، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 2006، ص 199

(4) عبدالله ابو هيف ، المثقف والسلطة، مجلة الفكر السياسي ، العدد 25، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 2006، ص 108

(5) حسين جمعة، القمة وخير الامة، مجلة الفكر السياسي، العدد 31، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 2008، ص 13

اصدر مجلس الامن قرار رقم 757 لعام 1992، الذي ينص على فرض عقوبات شاملة ضد يوغسلافيا[1].

ووجدت الولايات المتحدة امام العجز الاوربي الفرصة مناسبة للتدخل عسكريا في البوسنة من اجل تصفية معاقل الشيوعية، إلا أن التدخل الأمريكي قد اعطى الحلف الأطلسي فرصة التدخل دون اللجوء إلى طلب الموافقة الأممية من مجلس الامن، وفي عام1995، توقفت الحرب وتم توقيع اتفاقية دايتون للسلام ، إلا أن العديد من التقارير أشارت إلى تباطؤ القوات الأمريكية في حماية المسلمين في البوسنة وحتى التغاضي على بعض المجازر التي اقترفتها صربيا، وبالتالي يمكن القول ان التدخل الامريكي في هذه القضية ينبع من اجل تنفيذ اهداف امريكية، وليست اهداف متعلقة بالحماية الانسانية من الانتهاكات [2].

3_ التدخل الامريكي في كوسوفو:

بدأت الاضطرابات في كوسوفو بعد وفاة الرئيس اليوغوسلافي تيتو، وتعقد الوضع بعد تفكك يوغسلافيا مع وصول (سلوبودان ميلوزوفيتش) إلى سدة الحكم، حرض الصرب في هذا الإقليم على شن حرب إبادة جماعية ضد ألبان كوسوفو[3]، مما دفع بهم إلى تبني فكرة تحرير الإقليم وتأسيس جيش تحرير كوسوفو، ورغم الجهود الأمريكية والأوروبية التي أدت إلى توقيع اتفاقية رامبوي عام1999 غير أن استمرار الصرب في سياسة التطهير العرقي[4]، دفع الرئيس كلينتون إلى إعلان أن الحلف الأطلسي مستعد للتدخل في كوسوفو إذا لم يحترم الصرب اتفاق رامبوي، وهكذا بدأ الحلف الأطلسي بقيادة أمريكية الحرب الجوية ضد يوغوسلافيا [5].

---

[1] ماري كالدور، الحروب الجديدة والحروب القديمة تنظيم العنف في حقبة الكونية، ترجمة حسني زينة، ط1، دراسات عراقية، بغداد، 2009، ص ص49-53

[2] نعوم تشومسكي، النزعة الانسانية العسكرية الجديدة، ترجمة ايمن حنا حداد، ط1، دار الاداب للنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص88

[3] حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد" واثاره على النظام الاقليمي العربي"، ط1، دار الطليعة العربية للنشر، عمان، 2001، ص61

[4] صبري فالح الحميدي، مصدر سبق ذكره، ص 96

[5] الطاهر بو ساحية، تدخل حلف الانتو في كوسوفو، ط1، دراسات عالمية، العدد 40، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2001، ص ص21-22

obeikandl.com

ووظفت ادارة كلينتون قرارات مجلس الامن كمبرر للتدخل وفرض العقوبات، كما حصل في ليبيا عام 1992 في قضية لوكربي اذ صدر قرار مجلس الامن 731 عام 1992[1] ، الذي يفرض على ليبيا تسليم موطنين ليبيين يعتقد انهم منفذو انفجار الطائرة في لوكربي عام1988، فاستغلت الولايات المتحدة الامريكية هذا القرار مبرر لفرض حصار اقتصادي وحظر جوي على ليبيا[2].

كما شنت الولايات المتحدة الامريكية عملية عسكرية سميت (ثعلب الصحراء) ضد العراق عام 1998[3]، بحجة عدم تعاون العراق مع المفتشين الدوليين بخصوص نزع اسلحة الدمار الشامل المزعوم تواجدها في العراق[4].

وخلاصة ما تقدم، أن ادارة كلينتون وإن ساندت مفهوم التدخل الإنساني، من خلال التأثير على قرارات مجلس الامن ، حرصت أن تنفرد بحرية الحكم والتدخل حسب مصالحها، و باختصار ان مبدأ التدخل الإنساني يمنح الولايات المتحدة ميزتين أساسيتين، وهما[5]:

أ_ التدخل في أي منطقة تشاء باسم حماية حقوق الإنسان

ب_ توظيف هذه التدخلات لأغراض دعائية ولتلميع صورته الدولية فيما يخص قضايا حقوق الإنسان.

(1) مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 309
(2) حميد حمد السعدون، مصدر سبق ذكره، 60
(3) عبدالاله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص38
(4) كامران احمد محمد امين، السياسية الدولية في ضوء فلسفة الحضارة" دراسة تحليلية نقدية"، ط1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 343
(5) صبري فالح الحميدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 88-93

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الثاني

المقومات الداخلية الذاتية للقوة الامريكية

تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بمقومات قوة، مكنتها من ان تكون قوة عظمى، تتفرد في بعض الاحيان بممارساتها الخارجية في النظام الدولي، اذ تمتلك قوة عسكرية ضخمة منتشرة في معظم المناطق الاستراتيجية العالمية، فضلا عن الاقتصاد الامريكي الذي يعد بمثابة المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، كما تمتلك قوة ثقافية مؤثرة بحيث تستطيع التأثير باي دولة من خلال اختراق الامن الثقافي لها، كل هذه المقومات توظف من الادارة الامريكية، فتارة استخدم التيار المحافظ سياسة القوة العسكرية الصلبة، وتارة استخدمت الادارة الامريكية القوة الذكية التي تجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في عهد الرئيس باراك اوباما.

المطلب الاول

المقومات التقليدية للقوة الامريكية

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية مقومات قوة يمكن تصنيفها بالتقليدية انطلاقاً مما تملكه من مؤهلات، تجعل منها قوة مؤثرة في النظام الدولي ، اذ تملك مقومات عسكرية تجعل منها دولة الاقوى في العالم، كما تملك مقومات اقتصادية يؤهلها للتأثير على الاقتصاد العالمي فضلاً عن امتلاكها قوة ثقافية مؤثرة بدرجات متباينة على المجتمعات كافة ، كما يمكن القول انها تمتلك عامل المرجعية الفكرية لاستخدام القوة من خلال افكار التيار المحافظ والتيار الواقعي ، كل هذه المقومات تدفع بالولايات المتحدة بشكل او باخر باتجاه استخدام القوة في النظام الدولي.

اولاً: المقومات العسكرية

ان الولايات المتحدة الامريكية هي القوة رقم واحد في العالم فالولايات المتحدة تمثل قطبية احادية عسكرية في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب على الاقل، ومصادر القوة العسكرية الامريكية تتحدد بالاتي:

1_ القوات المسلحة الامريكية

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية اكبر ترسانة عسكرية في العالم، وهذا الترسانة تتكون من الاسلحة التقليدية وغير تقليدية، فضلاً عن التطور التكنلوجي التي تمتلكه في مجال انظمة الاسلحة المتطورة، اذ بمقدور الولايات المتحدة الامريكية ان تخوض اي حرب بعيدة عن اراضيها بحكم ما تمتلكه من امكانيات عسكرية ضخمة،

و تنقسم القوة العسكرية الامريكية وفقاً لأحصاء عام 2011 على النحو الاتي[1]:

أ_ قوات المشاة: تمتلك الولايات المتحدة الامريكية اكثر من (500) الف جندي من المشاة موزعين بين القواعد العسكرية في عدد من مناطق العالم، فضلا عن قواعد داخل الولايات المتحدة الامريكية[2].

ب_ قوات البحرية: تمتلك الولايات المتحدة أكثر من (50) الف من جنود البحرية على متن السفن الامريكية التي تجوب بحار ومحيطات العالم والمناطق الاستراتيجية كمنطقة الخليج العربي وشرق اسيا، ويقدر عدد السفن الامريكية بـ(16) من حاملات طائرات، بالإضافة الى امتلاكها اكثر من (500) غواصة استراتيجية منتشرة في العالم ومئات القطع البحرية الاخرى[3] .

ج_ القوة الجوية: تحتفظ الولايات المتحدة بأكثر من قاذفة استراتيجية من نوع B2 ، نهيك عن (6000) طائرة مقاتلة، تمتل احدث تكنولوجيات طائرات، اذ تتفوق على التكنولوجيات الموجودة في العالم.

د_ القوة النووية: تمتلك الولايات المتحدة الامريكية مخزون كبير من الاسلحة النووية، وتمتاز الاسلحة الامريكية النووية بالنوعية خلافاً لغيرها من الدول التي تمتلك الكمية على حساب

---

[1] التسلح ونزع السلاح والامن الدولي "الكتاب السنوي"، ترجمة عمر الايوبي واخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012، ص93

[2] المصدر نفسه، ص82

[3] المصدر نفسه ، ص85 .

النوعية، ويقدر ما تملكه بحوالي (2150) من الرؤوس الحربية النووية وفقاً لإحصاءات عام 2011[1].

2_ القواعد العسكرية الامريكية:

تحتفظ الولايات المتحدة الامريكية بنحو (6737) قاعدة عسكرية منتشرة في الداخل والخارج، تتوزع (6000) قاعدة فيها في الداخل، فيما تنتشر (737) قاعدة عسكرية في (63) دولة اجنبية، كما تتمتع بعلاقات عسكرية ومعاهدات مع (156) دولة اجنبية تتيح فيها تسهيلات وامتيازات وامكانية الانتشار المحدود فضلاً عن العسكري[2].

3_ الانفاق العسكري الامريكي:

تحتل الولايات المتحدة صدارة دول العالم في مجال الانفاق العسكري[3]، اذ ساوى مقدار ما انفقته على الجانب العسكري عام 2012 نحو (688.3) مليار دولار، اذ ان حجم الانفاق الامريكي على المؤسسة العسكرية يساوي (41%) من الانفاق الدفاعي في العالم كافة فهي تشعر بشك في تعاملاتها مع القوى الاخرى في النظام الدولي، التي تجد انها تشكل تهديد للمصالح الامريكية، لذا تسعى الى بقاء معدل الانفاق العسكري مرتفعاً[4].

4_ المجمع الصناعي العسكري:

يعد المجمع الصناعي العسكري بمثابة الاداة المحركة للسياسة الخارجية الامريكية [5]، وهذه المؤسسة عبارة عن تحالف قوى العسكريين مع رجال الصناعة، ويهتم هذا المجمع بتشجيع صناعة الحروب في العالم، التي تعود بالعوائد على الاقتصاد الامريكي مما ينعكس على ديمومة

---

(1) التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي"، ترجمة عمر الايوبي واخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012ص233

(2) هانس م. كريستنس و شانون كايل، مصدر سبق ذكره، ص940

(3) خضر عباس عطوان ، سياسة القوة الامريكية " رؤية مستقبلية" ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 11 ، ،جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ،بغداد، 2006 ، ص 50 .

(4) التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي"، ترجمة عمر الايوبي واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص288

(5) فؤاد عبدالمنعم ، الاعلام الدولي، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، 2011، ص 221

الاقتصاد العسكري الامريكي[1]، اما فيما يتعلق بحجم المجمع فهناك اكثر من 240 الف مؤسسة تتعاقد مع البنتاغون، وتأخذ نحو 20 منها شركة حصة الاسد في العقود مع البنتاغون، ومن ابرز هذه الشركات هي ثلاث شركات لصناعة السلاح هي (لوكهيد مارتن ، بوينغ ، رايثون)، وتحتل المراكز الثلاث الاولى على مستوى العالم في سعة انتاجها ومبيعاتها من السلاح[2].

جدول (1)

الانفاق العسكري الامريكي للمدة 2001-2012

الارقام بالمليارات الدولارات

الدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الولايات المتحدة الامريكية	290	425	383	528	553	562	576	619	669	687	687	688
باقي العالم	665	682	693	715	741	772	805	838	880	881	932	950

المصدر: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي" ترجمة عمر الايوبي واخرون، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012، ص228

شكل (6)

نسبة الزيادة في الانفاق الدفاعي الامريكي قياساً الى العالم للاعوام 2000 – 2011

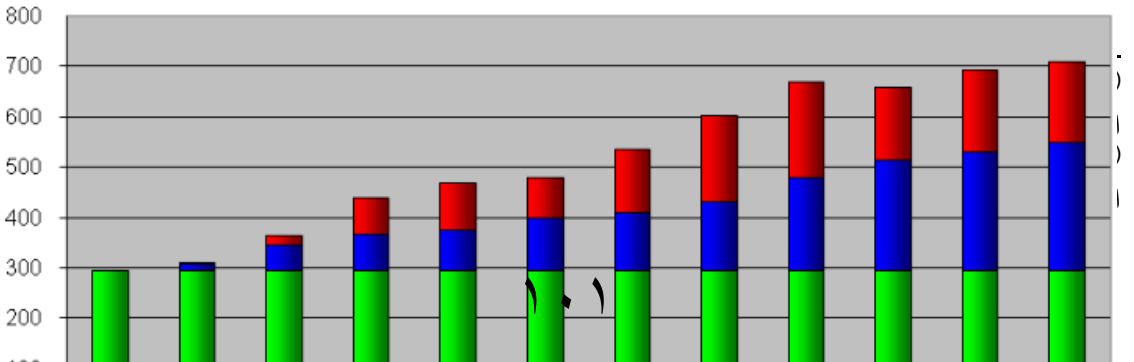

المصدر:

http://www.phibetaiota.net/2011/05/graphic-us-defense-spending-2000-2011-b

شكل (7)

حجم الانفاق العسكري الامريكي ومقارنته بالإنفاق العسكري العالمي لعام 2012

obeikandi.com

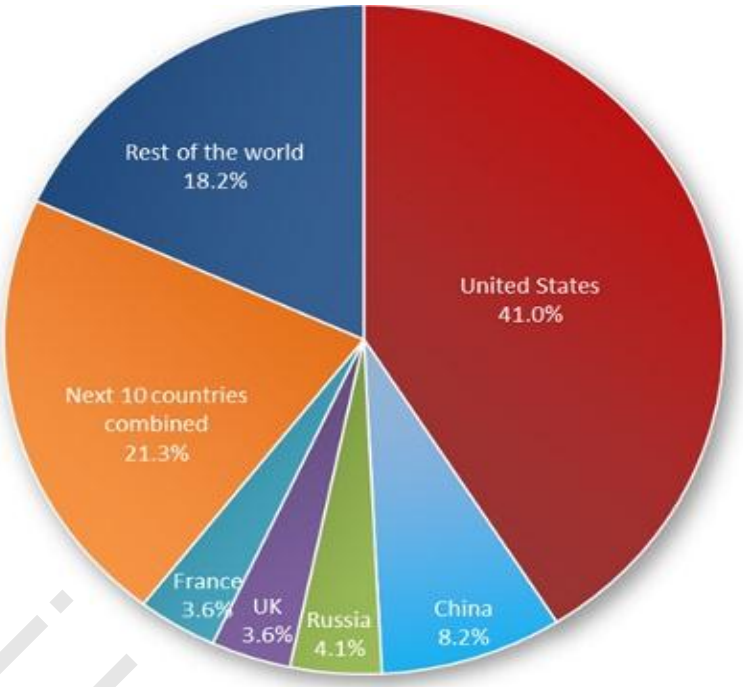

Source: SIPRI Military Expenditure Database 2012, http://milexdata.sipri.org

ثانياً: المقومات الاقتصادية

يعد المتغير الاقتصادي من المتغيرات المهمة للقوة الامريكية، اذ تمتلك الولايات المتحدة الامريكية اكبر اقتصاد في العالم، كما تعد اكبر دولة مستهلكة في العالم، و تستحوذ على المرتبة الاولى من ناحية حجم التدفق الاستثماري الداخلي والخارجي، و يتمثل قوة الاقتصاد الامريكي على صعيدين الداخلي والخارجي[1].

1_ قوة الاقتصاد الامريكي على الصعيد الداخلي: يعد الاقتصاد الامريكي الداخلي هو الاضخم في العالم من حجم التبادلات الداخلية، كما ان لتفوق الدولار الامريكي على العملات الدولية الاخرى اثر كبير على قوة الاقتصاد الامريكي الداخلي، ونتيجة للموارد والثروات الطبيعية والبشرية الملائمة التي هيئت للولايات المتحدة قوة اقتصادية عظمى[2].

---

[1] عبدالحي يحيى زلوم، نذر العولمة هل بوسع العالم ان يقول لا للعولمة الراسمالية المعلوماتية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 229

[2] ميشل البير، تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد" الرأسمالية تناطح الرأسمالية"، ترجمة بديع يوسف عطية، دار الحمراء ،بيروت، 1996، ص 176

obeikandi.com

ويتمثل قوة الاقتصاد الامريكي على المستوى الداخلي بالاتي:

أ_ حجم الناتج الامريكي: يعد الناتج الداخلي الامريكي الاكبر والاضخم في العالم، اذ بلغ (13.15) الف مليار دولار عام 2010، اي ما يعدل (25%) من الناتج العالمي ، و تؤكد هذه النسبة حجم الانتاج الامريكي الى الانتاج العالمي، مما يعطي للولايات المتحدة الامريكية قوة اقتصادية عالمية، اما على صعيد مستوى دخل الفرد فأنه بلغ عام 2012 اكثر من (46)، الف دولار امريكي [1].

ب_ حجم التجارة الخارجية الامريكية: تعتمد الولايات المتحدة على تعزيز قدراتها الاقتصادية عن طريق الصادرات، من خلال تزايد حجم الانتاج ومشاركته في التجارة الدولية ، وتحتكر وحدها اكثر من (20%) من التجارة العالمية[2].

ج_ التقدم العلمي والتكنلوجي في الولايات المتحدة الامريكية: يقول المفكر الأمريكي (الفن توفلر) أن الصراع في القرن الحادي والعشرين لن يكون صراعاً بين الحضارات، كما ذهب إليه (صاموئيل هنتنغتون)، بل سيكون صراعاً بين حضارة الموجة الثالثة (المعلومات و الاتصالات) وحضارة الموجة الثانية (الصناعية) والأولى (الزراعية)[3]، اذ تعد الولايات المتحدة الامريكية شبه مهيمنة على الصعيد البحث العلمي والفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي ، فالولايات المتحدة الامريكية باعتراف كبار المنافسين لها على الصعيد التكنلوجيا الاولى عالميا ، وهذا التطور ينعكس بشكل مباشر على تطور الاقتصاد الامريكي بشكل كبير[4].

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، رؤية ستراتجية" امريكا وازمة السلطة العالمية"،ط1، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت،2012،ص 71

[2] عيسى درويش ، ملامح السياسة الامريكية والمستجدات الراهنة والمقبلة ، مجلة الفكر السياسي ، العددان 33-34، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2010 ، ص 27

[3] انظر : الفن توفلر ، حضارة الموجة الثالثة ، ترجمة عصام الشيخ،ط1 ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، 1990، ص 97

[4] لورنس فريدمان، الثورة في الشؤون الاستراتيجية، ط1، دراسات عالمية، العدد 30، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، 2000، ص 81

د_ الاسواق المالية: تسيطر الولايات المتحدة على اكبر الاسواق المالية والبورصات العالمية ، اذ تعد **(وول ستريت)** بمثابة موطن البورصات العالمية ، وهذا يعطي للولايات المتحدة قوة اقتصادية عن طريق التحكم بأسواق المال العالمية [1].

هـ_ ميزان المدفوعات: يعبر ميزان المدفوعات الامريكي الاقوى على نطاق العالم ، رغم انه يعاني من مشاكل من خلال تزايد نسبة الواردات الى الولايات المتحدة الامريكية مقارنة بالصادرات الامريكية، كما يعد محور قوة للاقتصاد الامريكي، اذ تعمل الولايات المتحدة على التلاعب به من خلال خفض اسعار السلع والخدمات مما يؤدي بها الى زيادة في الصادرات على حساب الواردات وهو ما ينعكس على صادرات الدول المنافسة لها[2].

2_ قوة الاقتصاد الامريكي على الصعيد الخارجي: تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بقوة اقتصادية كبيرة يتيح لها التأثر على الاقتصاديات الدول الأخرى، اي ان اي أخلال يصيب الاقتصاد الامريكي يربك الاقتصاد العالمي نتيجة الترابط بين الاقتصاد الامريكي والاقتصاد العالمي.

وتعتمد مدخلات القوة الاقتصادية الامريكية في الخارج على[3]:

أ_ السيطرة على التجارة الدولية : تسيطر الولايات المتحدة الامريكية على التجارة الدولية، فهي اكبر مستورد ومصدر في العالم[4]، كما انها تسيطر على نسبة كبيرة من الشركات التجارية العالمية العابرة للحدود القومية، مما يتيح لها القدرة على التحكم بالاقتصاد العالمي عن طريق هذه الشركات [5].

---

(1) إبراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009، ص 18.

(2) توماس ر. كين ، التحليق بمحرك واحد " اربعة عشر راياً في الاقتصاد العالمي"، ترجمة وليد شحادة ،ط1، مكتبة العبيكان ، الرياض ،2007، ص87

(3) سمير التنير، اوباما والسلام المستحيل، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص 203

(4) حنان دويدار ، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 127 ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية , القاهرة، 1997 ، ص 119 .

(5) محمد حسين ابو العلا ، ديكتاتورية العولمة ، ط 1 ، ,كتب عربية , القاهرة، 2000 ، ص 89 .

ب_ السيطرة على منابع النفط: يعد النفط من الضرورات المركزية لدى الأمن القومي الأمريكي، وتسيطر الولايات المتحدة الامريكية على اجزاء كبيرة من منابع النفط في العالم المتركزة في منطقة الشرق الاوسط ومناطق اخرى من العالم، كما تستثمر قدرتها على التحكم في السوق النفطية العالمية خلال زيادة العرض في السوق العالمية، مما يؤدي الى تدهور في اسعار النفط [1]، أما الوظيفة السياسية فتتمثل في استخدام النفط كورقة ضغط ضد حلفائها وشركائها مما يمكنها من التحكم _ ولو بشكل نسبي _ بالدول الصناعية التي تعتمد على هذا المنتوج من خلال التأثير في وتيرة النمو الصناعي، وكذلك التحكم في ارادتها وقدرتها السياسية بشأن القضايا الدولية ذات الصلة بالمصالح الأمريكية ، كما ان كبرى الشركات العملاقة للصناعة النفطية المنتشرة في العالم وهي شركات امريكية[2].

ج_ هيمنة الدولار الامريكي على العملات العالمية الاخرى: من ضمن مقومات القوة الامريكية هي هيمنة الدولار الامريكي على معظم التبادلات التجارة الدولية، وهذا يعطي للولايات المتحدة سيطرة على الاقتصاد العالمي[3] ، كما يهيمن الدولار الامريكي على جميع احتياطيات دول العالم، وبهذا تعمل الدول الكبرى على المحافظة على بقاء قوة الدولار الامريكي من اجل الحفاظ على مخزونها من الدولار [4].

د_ السيطرة على المؤسسات الاقتصادية الدولية: اذ تسيطر على القاعدة الداخلية لأغلب المؤسسات الاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية و النافتا وايبك ، مما يكسبها تفوقا و نفوذا في هذه المنظمات والتجمعات لا يمكن الاستهانة بها، والذي يعمل بدوره على تأمين مصالحها الاقتصادية، ويساعدها في تحقيق المزيد من السيطرة الاقتصادية العالمية الذي ينعكس بدوره على سيطرتها العالمية[5].

---

[1] برادلي آ.تاير، السلام الامريكي والشرق الاوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 ايلول، ط1، ترجمة .عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ،2004 ، ص 10

[2] محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، ط1، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، 2010، ص ص303-304

[3] علي محمد شلهوب، شؤون النقود واعمال البنوك،ط1، شعاع للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 77

[4] رضا هلال واخرون ، الاقتصاد الامريكي الجميل القبيح "في كتاب الإمبراطورية الامريكية صفحات الماضي والحاضر"، ط2، الدار العربية للعلوم ، بيروت،2009 ، ص 167 .

[5] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، ط1، سلسلة عالم المعرفة،العدد34 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، الكويت، 1999 ، ص 96 .

جدول (2)

مؤشرات قوة الاقتصاد الامريكي للاعوام 2000-2011

المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم النمو الاقتصادي%	3,2	0,8	1,6	2,7	4,2	2,9	2,8	1,9	صفر	2,6	2,8	2,8
حجم الناتج الاجمالي بالتريليون	9,28	10,89	10,900	11,00	11,45	12,675	13,11	13,96	14,21	13,8	14,4	15,094
حجم التجارة الخارجية بالمليار	1,03	1,34	1,23	1,23	1,34	1,86	1,02	1,14	1,28	1,056	1,27	1,480
حجم الاستثمارات الخارجية بالمليار	142,6	124,9	104,3	90	90	100,23	200	240	180	200	235	230
نسبة الدولار الامريكي من احتياطيات العالم%	71,0	71,1	67,5	65,9	65,9	66,9	65,9	64,1	64,1	64,1	61,5	60,7

sourec

1. Economic Outlook, Septembar 2005,p. 195-202
2. IMF,World Economic Outlook, Septembar 2008,p. 189-200
3. IMF,World Economic Outlook, Septembar 2011,p. 196-201
4. U.S. International Trade in Goods and Services Highlights August 9, 2012

ثالثاً: المقومات الثقافية والاجتماعية:

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية مقومات قوة ثقافية واجتماعية كبيرة جداً اذ تستطيع التأثير على المجتمعات الاخرى، من خلال عولمة النموذج العيش الامريكي، فضلاً عن اسلوب ادارة الدولة وسياستها الداخلية، كل هذه تدفع بالولايات المتحدة من اجل ممارسة التأثير الناعم على المجتمع الدولي.

1_ المقومات الثقافية

تعد ثقافة الدولة من المكونات من العنصر الاساسية للبناء الداخلي للقوة الدولة، و تنعكس القوة الثقافية للدولة على سياستها الخارجية، و يرى اصحاب النظرية المثالية لتفسير قوة الدولة ان المكونات الثقافية للدولة كالقيم السائدة وطبيعة العادات والتقاليد، بالإضافة ثقافة الديمقراطية، تعتبر عنصر اساسي لقوة الدولة[1].

فالثقافة الامريكية مِرأة تعكس القوة (الاقتصادية والعسكرية والسياسية)، و تسهم بشكل كبير في بناء القوة الامريكية ،والتي جعلت الولايات المتحدة دولة عظمى، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، اذ نجحت الولايات المتحدة في تعميم النموذج الغربي الامريكي الرأسمالي (أمركة العالم)[2]، كما ان مكانة الولايات المتحدة (كونها القوة العظمى الوحيدة المهيمن) وهيمنتها في كافة المجالات، بحاجة الى محتوى فكري وقيمي حتى تبقى ما يتم طرحه وتسعى اليه من طروحات سياسية واقتصادية مقبولة لدى الشعوب الاخرى[3].

ان الولايات المتحدة تمتلك نموذج ثقافي ذو قدرة هائلة على التأثير في المجتمعات الاخرى عن طريق العديد من اساليب التأثير الثقافي التي تمتلكها[4]، اذ تتفرع الثقافة الامريكية الى اربعة فروع، وهي:

أ_ ثقافة الاعلام الامريكي: تمتلك الولايات المتحدة الامريكية امكانيات اعلامية ضخمة، تسيطر على وكالتين عالمية للأخبار ضخمة وهي "اسوشيتد برس و يونايتد برس"، كما تمتلك قوة اعلامية

---

(1) عبدالقادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد " الثابت والمتغير"، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 22

(2) رودولف جولياني، رؤيتان للسياسية الخارجية الامريكية "جمهورية وديموقراطية"، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، العدد72، 2008، ص22

(3) ميشيل بكنون، مصدر سبق ذكره، ص 176

(4) فريد راغب النجار، الازمات والكوارث، في القرن 21، ط1، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2009، ص ص 74-78

في مجال الانتاج الاعلامي مثل صناعة (الافلام ، والموسيقي) اذ تسهم هذه المؤسسات في نشر الثقافة والقيم الامريكية مما يعني قدرة في التأثير على الاخرين[1] ، اذ تسهم الولايات المتحدة بنحو (60%) من الانتاج السنيمائي العالمي، كما تسيطر على (75%) من اجمالي الانتاج العالمي من البرامج التلفزيونية، و(90%) من اجمالي الاخبار المصورة الى العالم، و (82%) من انتاج المعدات الاعلامية والالكترونية و(90%) من المعلومات المخزنة في الحاسبات الالكترونية[2].

ان السيطرة الامريكية على وسائل الاتصال والمعلومات العالمية مكنها من توظيف الاعلام في عملية الاختراق الثقافي لعقول المشاهدين ، ومن شأن ذلك ان يمكنها من فرض هيمنتها الاعلامية بما يخدم أنموذجها اللبرالي[3]، وخير مثال على ذلك الحرب الاعلامية الامريكية ضد الاتحاد السوفيتي ابان الحرب الباردة، والحرب الاعلامية ضد العراق عام 1991 ، والحرب العالمية بعد 11 من ايلول ضد ما يسمى(التطرف الاسلامي) و الحرب ضد العراق عام 2003[4].

ب_ ثقافة التعليم الامريكية: تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في مجال التعليم والبحث العلمي، اذ تمتلك اضخم واعرق جامعات في العالم من حيث مستوى التعليم، و تستقطب مئات الألاف من الطلاب من جميع انحاء العالم، فيؤدي الى نشر التقاليد والقيم الامريكية في جميع انحاء العالم عن طريق الطلبة الاجانب الموجودين فيه، كما ان لها عوائد مالية على الجانب الامريكي ، و تعد المؤسسات التعليمية محط انظار العالم لما تمتلكه هذه المؤسسات من طاقات

---

(1) علي الامين المزروعي، القيم الاسلامية والقيم الغربية، ط1، دراسات عالمية، العدد 21، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2003، ص 13

(2) محمد سعد ابو عامود، الاعلام والسياسية في عالم جديد، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص ص300-308

(3) بسام عبدالرحمن المشاقبة، الامن الاعلامي، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص137

(4) نعومي كلاين، عقيدة الصدمة" صعود رسمالية الكوارث"، ط3، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، 2011، ص ص 410-419

علمية كبيرة[1]، اذ نالت (8) جامعات امريكية من أصل (10) جامعات في العالم المرتبة الاولى في عام 2012[2].

ج_ ثقافة الديموقراطية الامريكية: يعد النموذج الذي تقدمه الولايات المتحدة الامريكية بمثابة المرجع الاصلي للنظام الديموقراطية واسلوب ادارة الدولة وتداول السلطة[3]، اذ تفرض الولايات المتحدة الاسلوب الديموقراطية على العالم عن طريق جعل الولايات المتحدة محط جذب انظار العالم، اذ يعتبر الديمقراطية الامريكية اداة من ادوات السياسة الخارجية الامريكية التي تعمل على تنفيذ السياسة الامريكية في العالم من خلال فرض النظام الديموقراطي على الدول، فتستطيع الولايات المتحدة التدخل في شؤون الداخلية لأي دولة بحجة عدم تطبيق الديموقراطية في تلك الدولة[4].

د_ ثقافة حقوق الانسان الامريكية: تعد الولايات المتحدة الامريكية نفسها بمثابة الدولة الام لمبادئ حقوق الانسان، أذ تعمل على نشر ثقافة حقوق الانسان في العالم عن طريقة تفعيل دور المؤسسات الدولية الراعية لحقوق الانسان، و تأتي قوة هذه المبادئ للولايات المتحدة من عدة وسائل اولها جذب انظر العالم لها والتمظهر بمظهر الدولة الراعية لحقوق الانسان في العالم ، بإضافة مبدأ التدخل الانساني ، وهذا ما اعطى فرصة للتدخل في شؤون الدول الاخرى بحجة عدم احترام حقوق الانسان فيها[5].

2_ المقومات الاجتماعية:

---

(1) ميشيل بكنون، مصدر سبق ذكره، ص176

(2) Academic Ranking of World Universities, academic ranking of world universityes,2012
http://www.arwu.org/Country2010Main.jsp?param=United%20States

(3) بسام عبدالرحمن المشاقبة، مصدر سبق ذكره، ص 138

(4) غسان منير، الأنترنيت والديمقراطية " أداة للتغيير السياسي أم للهيمنة الاقتصادية والاجتماعية العالمية ؟، في، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام: دراسات في إجراءات تشكل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص ص 217 – 218.

(5) منعم صاحي العمار، منازعات الذات" هل بمقدور الديمقراطية ضبط بين الاستراتيجية والتغير الولايات المتحدة نموذجاً"، ط1، المكتبة الوطنية، بغداد ، 2012، ص 82

يمكن القول ان العامل الاجتماعي له اهمية كبير لدى القوة الامريكية، فالولايات المتحدة امة من المهاجرين تختلط فيهم الاجناس الاوربية والاسيوية والافريقية واللاتينية، كما يمكن ان نصنف المجتمع الامريكي بانه مجتمع ليبرالي برغماتية يتسم باللامركزية والانفتاح[1]، و يتمتع بالتعددية العرقية والدينية والثقافية، وهوما دفع باتجاه تكريس النهج الليبرالي في العلاقات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية[2]، كما تتمتع بتأثير فعال على المجتمعات العالمية لما تمتلكه من امكانات اجتماعية تأهلها للممارسة هذا الدور، فمنذ عقد الخمسينات بدأت الولايات المتحدة محط جذب انظار العالم من كونها تمتلك نموذج جذب لجميع دول العالم، لما تمتلكه من اسلوب جديد للعيش الذي يعكس الرفاهية الامريكية[3]، اذ تسيطر الولايات المتحدة على اذوق مجموعات كبرى من البشر في جميع انحاء العالم في الجانب الموسيقي ونمط اللباس والاطعمة السريعة، فضلاً عن السلع الاستهلاكية الامريكية المنتشرة في جميع انحاء العالم، كما تعد اللغة الانكليزية اللغة العالمية الاولى، كل هذه المقومات تستعمل للتأثير على الدول الاخرى [4].

رابعاً: المقومات السياسية

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية مقومات سياسية تجعل منها دولة ذات مكانة سياسة كبيرة في العالم انطلاقاً لما تمتلكه من متغيرات داخلية سياسية فضلاً عن المتغيرات السياسية الخارجية، كل هذ المقومات تدفع بها نحو ممارسة القوة في سياستها الخارجية.

وتنقسم مقومات القوة الامريكية السياسية الى مقومات داخلية وخارجية، وهي وكالاتي:

1_ مقومات سياسية داخلية: تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بنظام سياسي يتسم بالاستقرار الداخلي وبتبادل السلطة سلمياً من خلال الاليات الديمقراطية، كما ان صياغة القرار السياسي الخارجي تعتمد على عدة مؤسسات يقع على عاتقها صناعة القرار الخارجي، كل هذه المقومات تنبع من طبيعة التنشئة الاجتماعية للمجتمع الامريكي، الذي يقوم على اساس المبادئ

---

(1) ميشيل بكنون، مصدر سبق ذكره، ص17

(2) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية ستراتجية" امريكا وازمة السلطة العالمية"، مصدر سبق ذكره، ص 72

(3) هلال رضا ، الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة، الإمبراطورية الأمريكية، ج1، مكتبة الشروق ،القاهرة، 2001، ، ص245.

(4) ميشيل بكنون،مصدر سبق ذكره، ص17

الديمقراطية، كما ان من مقومات الاخرى هي قوة التماسك الاجتماعي للمجتمع الامريكي الذي يصعب اختراقه بسبب القوى الموجودة في الداخل الامريكي التي تضبط ايقاع الحركة بين الحكومة والمجتمع، فلا يتجه اي منهم نحو خيارات غير مفضلة[1].

2_ مقومات سياسية خارجية: يعد الخطاب السياسي الامريكي الخارجي من المقومات السياسية الخارجية الامريكية ، فهيبة الولايات المتحدة تعد بمثابة قوة غير مباشرة للتأثير على قرارات وسياسات الدول الاخرى، كما ان قوة التأثير الدبلوماسي لدى الولايات المتحدة تعد ايضاً من مقومات القوة الامريكية الخارجية، فالمفاوض الامريكي له قدرة على فرض وجهة نظره على اي وفد تفاوضي يوجه انطلاقاً من الهيبة الامريكية [2]، فجميع الدول تحاول التودد للولايات المتحدة الامريكية كونها قوة عظمى تمتلك قوة اقتصادية وعسكرية، فضلا عن مؤهلاتها الثقافية، كما تبرع الولايات المتحدة بسياسة (صناعة العدو) او ما تسمى بـ (حرب بلا نهاية)، من خلال لفت الرأي العام العالمي بحكم سيطرتها على وسائل الاتصال، وجعل اي دولة بمثابة (العدو المهدد للغرب)، كما فعلت في حقبة الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، عن طريق بث الدعاية المناوئة الشيوعية، وبعد الحرب الباردة ظهرت اطروحة (صراع الحضارات التي رفعها صموئيل هنتنكتون) اذ ما سمته الارهاب الاسلامي بوصفه هو العدو الاول للغرب[3].

خامساً: مقومات القوة الامريكية الاخرى:

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية مصادر كثيرة اخرى للقوة ، التي توظفها من اجل اجتذاب الاخرين، حيث تطلق على هذا التأثير بالقوة الناعمة، فتكمن مقومات القوة الامريكية الحديثة المتمثلة بالقوة الناعمة من خلال جاذبية الولايات المتحدة، التي تتمتع بها من كون يقطن فيها ما يقارب ستة اضعاف المهاجرين الاجانب، كما تعد اكبر دولة مصدرة للافلام والبرامج التلفزيونية

---

(1) حميد حمد السعدون، متغيرات المجتمع الامريكي واثارها على اداء السياسة الخارجية الامريكية بعد 11سبتمبر الطبقة الوسطى نموذجاً، دراسات دولية، العدد 48، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2008، ص 44

(2) ميشيل بكنون، مصدر سبق ذكره، ص25

(3) هلال رضا ، مصدر سبق ذكره، ص 250

في العالم[1]،وبخصوص التعليم فيوجد في العالم في العام 2009 اكثر من 1.6 مليون طالب مسجلين في جامعات خارج بلدانهم، 28% منهم موجود في الولايات المتحدة، كما تعد الثقافة الامريكية مصدر اخر من مصادر هذه القوة، فضلا عن القيم الامريكية واسلوب العيش الامريكي[2]، اذ تعد السياسات المحلية واسلوب ادارة الدولة والممارسة الديمقراطية مصدر من مصادر القوة الامريكية، اذ تجمع القوة الناعمة كل مصادر القوة عدا القوة العسكرية والضغوط الاقتصادية[3]، كما تتجه الولايات المتحدة الى ممارسة سياسة جديدة تعرف بسياسة القوة الذكية التي تجمع سياسة الاكراه المتمثلة بالقوة الخشنة مع القوة الناعمة[4].

المطلب الثاني

مقومات القوة الامريكية المعنوية الفكرية

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية مرجعية فكرية تدفع بها نحو التوجه الى استخدام القوة بكل اشكالها من اجل الحفاظ على التفوق الامريكي في العالم، ويوجد في الولايات المتحدة العديد من التيارات الفكرية التي تنقسم بين محافظون جدد وواقعين وتيارت جديدة لها توجهات واراء تتفق في نقطة اساسية وهي ضرورة الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الامريكية وبوسائل الضغط والاكراه كافه.

اولاً: التيارات الفكرية المؤيدة لاستخدامات (القوة الصلبة)

---

(1) جوزيف سي ناي، القوة الامريكية والصينية بعد الازمة المالية، سمير ابراهيم عبدالرحمن، دراسات دولية ،العدد46، مركز الدراسات الدولية، بغداد 2010، ص ص 160-167

(2) بسام عبدالرحمن المشاقبة، مصدر سبق ذكره، ص157

(3) جوزيف سي ناي، القوة الناعمة "وسيلة النجاح في السياسة الدولية" ، مصدر سبق ذكره ،ص63

(4) المصدر نفسه ،ص63

obeikandl.com

تنشط في الولايات المتحدة العديد من التيارات الفكرية المؤيدة لاستخدام القوة من اجل تحقيق الهيمنة الامريكية والتفوق الامريكي على العالم، و هذه التيارات الفكرية عبارة عن مفكرين واكاديميين وسياسيين يتبوئون مناصب عليا في الادارة الامريكية، لهم آرائهم بشأن البيئة الدولية، وكيفية التعامل معها، وتنقسم هذه التيارات الفكرية على النحو الاتي:

1_ **المحافظون الجدد:** هم مجموعة سياسية من اليمين المسيحي المتطرف تؤمن بقوة الولايات المتحدة الامريكية، وهيمنتها على العالم، وهم ليسوا ساسة فقط بل كتابا نافذين يسيطرون على اغلب خزانات الفكر المعروفة بأسم "Think Tanks"* ، ومفكرين استراتيجيين ، ومحاربين قدامى، وجمهرة من المثقفين أكثر تطرفا من كل ألوان الطيف الفكري والثقافي ، و يرجع تسمية المحافظون الجدد الى بداية العشرينات من القرن الماضي عندما انظم الليبراليين الى اليمين[1].

ويعد "وليم كريستول" من عراب المحافظون الجدد، و يرجع اصل نشأة المحافظون الجدد في التاريخ المعاصر الى خروج مجموعة اعضاء من الحزب الديموقراطي وانضمامهم الى الحزب الجمهوري ابان ولاية جيمي كارتر الذي تبنى اجندة اليسار الجديد بخصوص سياسة "الانفتاح السياسي" مع الاتحاد السوفيتي ، ورفض مطالب المحافظون بتوظيف بعضهم في ادارته[2].

وتواجد هذا التيار في صفوف الادارة الامريكية في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن، اذ شاركوا بصنع السياسة الخارجية الامريكية وعملوا على بلورة سياسة استعمال القوة العسكرية لتحقيق اهداف السياسة الخارجية الامريكية[3].

---

* يعريف دونالد إبلسون أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويست أونتاريو مراكز الأبحاث Think Tanks بأنها: هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح، ولا تعبر عن توجه حزبي معين – دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الإيديولوجية – وتتمثل أهدافها الرئيسة في التأثير على الرأي العام والسياسات العامة ، اذ ظهرت هذه المؤسسات كجزء من حركة تستهدف الاحتراف في العمل الحكومي. وكانت رسالتها المعلنة غير السياسية، فهي تهدف إلى تزويد المسؤولين بالنصائح السياسية غير المنحازة، ومن الأمثلة لهذه المؤسسات: مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي التي تأسست عام 1910، انظر: محمد كمال، المحافظون الجدد" صنع القرار الشرق الاوسط في ادارة بوش"، سلسلة دراسات شهرية، العدد 25، مركز العربي للدراسات الاستراتيجية،، دمشق، 2006، ص 6

[1] برند ها واخرون، الولايات المتحدة الصقور الكاسحة في وجه العدالة والديموقراطية ، ترجمة نور الاسعد،ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص ص158-164

[2] يون هادار، عاصفة الصحراء قتل السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، ترجمة سعيد الحسنية،ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2005، ص ص 42-49

[3] حسن شكرى، امريكا السقوط وكتيبة الموت، ط1، المكتبة الوطنية،بغداد، 2009، ص ص 165-173

ويعتقد المحافظون الجدد ان قوة الاسلحة التي تمتلكها الولايات المتحدة تفرض نفوذها على الجميع، بالإضافة الى انهم يرفضون سياسة العزلة ويؤكدون على ان تبدا الولايات المتحدة بالحرب خارج حدودها افضل من انتظار العدو من ان يقدم اليها[1].

ويرى المحافظون ان من الطبيعي ان يكون الغرب وباقي دول العالم تحت القيادة الامريكية لإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد، كما تؤكد اطروحاتهم على استبدال الدول القائمة، وتجزئتها في الشرق الاوسط بدويلات اصغر تتسم بأحادية الطابع الاثني، وتحييد هذه الدويلات بجعلها تتصارع كل واحدة منها ضد الاخرى على نحو مستمر، وبعبارة اخرى فالفكرة تتضمن تدمير الدول القائمة من اجل انشاء كيانات ضعيفة يسهل توجيهها والتلاعب بثرواتها ومقدراتها[2].

وتؤكد اطروحات المحافظون الجدد على محاربة ما تسميه الارهاب الاسلامي [3]، ومحاربة الدولة القومية، واستخدام الدين في ادارة النظام الدولي واشعل فتل الحروب ، وقد وظفت ادارة جورج بوش (الابن) احداث 11 من ايلول كذريعة لشن حروب ذات طبيعة دينية على افغانستان والعراق [4]، وهو اسمها المحافظون الجدد بـ (صراع الغرب الطويل)[5] .

واتخذ المحافظون الجدد من المنابر الصحفية الهامة وسيلة لنشر توجهاتهم مثل مجلة "كومنتاري" ومجلة "ويكلي ستاندارد" ومجلة " فورين افريز" وغيرها من المجلات التي يسيطرون عليها[6]، كما يسيطر المحافظون الجدد على مراكز دراسات امريكية تعد المعبرة عن افكارهم مثل معهد "هدسون" ومعهد "اميركان انتربرايز" ومعهد "مشروع القرن الامريكي"* ومعاهد اخرى،[1].

---

[1] احمد طحان ، الانهيار الامريكي" رائحة الدم في حياة الرئيس جورج بوش"، ط1، دار المعرفة للنشر، بيروت، 2009، ص 434

[2] نيل غريت، مصدر سبق ذكره، ص 317

[3] دوغلاس ج فاين، الحرب والقرار من الداخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الارهاب، ترجمة سامي بعقلبي ،ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2010، ص 27

[4] رفيق عبدالسلام ، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط1، دار الانتشار العربي، بيروت، 2011، ص75

[5] نورمان ستون، الاطلسي واعداؤه، عرض كتاب، ترجمة علي الحارس ،مركز عراق المستقبل ، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، 2012، pdf. www.iraqfuture.net

[6] جيف فو، الحرب الطبقية العالمية، ترجمة اسعد الحسين، ط1، دار الفاربي للنشر و التوزيع، 2009، ص75

* وضع اساس هذا المشورع عام 1997 من قبل وليام كريستول محرر مجلة (الويكلى ستاندرد) اذ يدور هذا المشروع على اقامة عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية ولا ينازعها عليه احد من الدول، ويدعو الى

ويتغلغل المحافظون الجدد في النسيج الامريكي عن طريق السيطرة على مؤسسات الفكر والرأي، فضلاً عن المجلات والصحفة التي يسيطرون عليها، وبسبب مثالية الاميركيين فقد قبلوا ما عرضه المحافظون في تبريرهم للحرب، فالأميركيون لم يرغبوا في شن حرب من اجل المصالح، لكن حينما تعلق الامر بالقيم والمثل فوافقوا على تلك الحرب، اي انها تستند الى رؤية عقائدية[2].

كما ان النجاح المرحلي الذي سجله المحافظون الجدد، في السنوات القليلة الماضية، يعود إلى أحداث 11 ايلول وتغيراتها على السياسة الأميركية والعالم، فالمثقفون الذين اعتادوا قيادة معارك الأفكار وجدوا فرصة مناسبة لوضع نظرياتهم موضع التطبيق، إذ كانوا المجموعة الوحيدة التي أوجدت تفسيراً لتلك الاحداث ، كما اقترحوا بوجوب الرد على هذه الهجمات ، كما يرجع صياغة جزء كبير من مشروع الشرق الاوسط الكبير على يد مجموعة من المحافظون الجدد، انطلاقاً من اهمية المنطقة الكبيرة لديهم بحكم تواجد اسرائيل فيها[3]، كما عملت الولايات المتحدة على اتباع استراتيجية في المنطقة اطلقت عليها اسم مشروع الفوضى الخلاقة*، من اجل بسط الهيمنة الامريكية[4].

التصدي لأي تحديات للهيمنة الامريكية حتى وان كانت من حلفائها في حلف الاطلسي.: انظر رفيق عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص75

[1] ريتشارد ن. هاس، مؤسسات الفكر والراي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، وزارة الخارجية الامريكية، 2002، ص5

[2] يون هادار، مصدر سبق ذكره، ص 43

[3] نيل غريت، مصدر سبق ذكره، ص 317

* تعد سياسة الفوضى الخلاقة احد الوسائل التي اتبعتها الولايات المتحدة في سعيها لا كمال السيطرة على الشرق الاوسط، فقد ترجع هذه السياسة الى "مايكل لادين" المحافظ، وهو خبير في وزارة الدفاع الامريكية، فقد وصفها بانها" معلم اساس في فكرنا نحن ندمر النظام القديم كل يوم ولطالما خشي اعداؤنا هذه الزوبعة"، فالفوضى الخلاقة تتضمن استغلال عناصر داخل المجتمع المراد التأثير فيه تتطلع نحو التغيير عبر وسائل عدة منها التدخل الخارجي الذي يساند تللك العناصر الفاعلة، وهو ما فعلته الولايات المتحدة في العراق ولبنان وليبيا ومصر وسوريا، مما يتيح للولايات المتحدة رسم خارطة سياسية جديدة للشرق الاوسط بما يتناسب مع مصالحها. للمزيد انظر: ابراهيم خليل العلاف واخرون، التقرير الاستراتيجي 2011-2012، مركز الدراسات الاقليمية، دار ابن الاثير للنشر والتوزيع ، الموصل، 2012، ص272

[4] برند ها واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 129-158

2_ **التيار الواقعي:** يسود الفكر الواقعي معظم القادة والمفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، ولكن هناك تيار يعد المعبر الاساسي لأفكار النظرية الواقعية التي تؤكد على استخدام القوة من اجل فرض الهيمنة الامريكية على العالم، ومن هؤلاء المفكرين:

أ_ هنري الفرد كيسنجر: هو امريكي من اصل الماني، شغل منصب وزير الخارجية(1973-1977)، ومساعد الرئيس لشؤون الامن القومي خلال ادارتي نيكسون وفورد(1969-1975)، ومدير الدراسات في مجلس برنامج العلاقات الخارجية الخاصة بالأسلحة النووية(1955-1956)، اذ يعد احد السياسيين في المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الامريكية، ويعد من كبار المستشارين لدى الادارات الامريكية[1]، و يمزج كسينجر بين العنف والتهديد من اجل تنفيد اهداف السياسة الخارجية الامريكية ، لذلك تميز كيسنجر برؤيته الواقعية، كما كان له دور كبير في عصر الصراع الايديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية الذي سادت فيه اجواء الصراع الثقافي والاعلامي بشكل كبير[2]

وعلى الرغم من اتباع كيسنجر لمنهجية واقعية، الا انه لم يعدها مرجعية ثابتة في جميع الظروف، و ينظر بمرونة تجاه التغير في مناهج السياسة الخارجية الامريكية، كما انه يتخذ القرار بحسب الواقع وبحسب التحديات الراهنة، كما يعد من مؤيدين لفكرة التفوق والهيمنة الامريكية، التي تستوجب اتخاذ جميع الوسائل للوصول الى مثل هذه المرحلة، لكنه يعد من القلائل الذين يدمجون اسلوب القوة والتهديد بسياسة مثالية تحتكم الى العقل[3]، وبعد احداث 11 ايلول عام 2001, كتب كيسنجر مقالة بعنوان "الحاجة لرد مدروس" اذ تطابقت افكاره التي كتبها في المقالة مع طروحات المحافظون الجدد المؤيدين للحرب، كما اكد على اتباع سياسة صارمة ضد برنامج ايران النووي[4].

ب_ زبغينو بريجنسكي: وهو بولندي الاصل شغل منصب مستشار الامن القومي الامريكي في عهد الرئيس كارتر عام1977، ويعد من رواد المدرسة الواقعية التي تتخذ القوة منهجا لها , اذ

---

(1) ناظم عبدالواحد الجاسور، تأثير الخلافات الاملايكية الاوربية على قضايا الامة العربية" حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007، ص75

(2) هادي قبيسي، السياسية الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2008، ص ص74-75

(3) سمير التنير ،اوباما والسلام المستحيل معركة المصير، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص ص167-168

(4) احمد طحان ، مصدر سبق ذكره، 32

اكد على ضرورة ان تكبح الولايات المتحدة الامريكية الحراك الجيوبوليتيكي للقوى الطامحة في اوراسيا [1], لأنها بذلك تحافظ على سلطتها واحاديتها من اجل الحفاظ على التربع على قمة الهرمية الدولية، كما يؤكد أيضا على المحافظة على المصالح الخاصة للولايات المتحدة في اي مكان من العالم، من اجل هذا يؤكد على ضرورة منع تحرك الاطراف المنافسة الاخرى للسيطرة على المناطق الاستراتيجية في العالم، لان اي تحرك في هذه المنطقة سيكون على حساب مصالح الولايات المتحدة ونفوذها الخارجي[2].

ويؤكد بريجنسكي على ضرورة سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على منطقة اوراسيا، ومنع نفوذ القوى الاقليمية والدولية كالصين وروسيا من السيطرة عليها[3]، كما يؤكد على ضرورة منع اي تقارب صيني روسي، كذلك اي تقارب روسي الماني، او روسي اوروبي، لان ذلك يعني تهديد للمصالح الامريكية في اوروبا[4].

كما يؤكد بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج العظمى ان سقوط الاتحاد السوفيتي جعل من الولايات المتحدة الامريكية الدولة الاولى في العالم، وهذا يستدعي من الولايات المتحدة الحفاظ على هذه المكانة عن طريق منع اي دولة من الدول الصاعدة من منافسة الولايات المتحدة الامريكية، كما يؤكد في كتابه الاختيار على ان الولايات المتحدة الامريكية يجب ان تختار القيادة لا السيطرة على العالم، وباعتبار ان السيطرة والتفرد ستكلف الولايات المتحدة الكثير من العواقب السياسية و الاقتصادية، لذا يحث بريجنسكي الولايات المتحدة على ان تتبع كل الوسائل من اجل الحفاظ على مكانتها الدولية[5].

ثانياً: التيارات الفكرية المؤيدة لاستخدامات القوة (القوة الناعمة):

---

(1) ناظم عبدالواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص 107

(2) زبيغييو بريجنسكي، الفرصة الثانية، ثلاث رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت،2007، ص ص9-13

(3) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية ستراتجية" امريكا وازمة السلطة العالمية"، مصدر سبق ذكره، ص 143

(4) زبيغييو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى" التفوق الامريكي وضروراته الجيوستراتجية الملحة" ، مصدر سبق ذكره، ص 50

(5) زبيغييو بريجنسكي، الاختيار" السيطرة على العالم ام قيادة العالم"، ترجمة عمر الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص254

تتمحور افكار هذا التيار حول التأكيد على اهمية ان تكون الولايات المتحدة الامريكية القوة رقم واحد بالعالم، وضرورة استمرارية التفوق الامريكية في النظام الدولي عن طريق اتباع سياسة تتضمن اساليب جديدة كاستخدام قوة الجذب الامريكي الناعم للتنفيذ اهدافها الخارجية، ومن مفكري هذا التيار يمثله **جوزيف سي ناي**، وهو مفكر استراتيجي امريكي شغل في عام 1993 منصب رئيس مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، ومساعد وزير الدفاع الامريكي في عهد الرئيس الامريكي "بيل كلنتون" عام 1994، كما شغل منصب عميد كلية هارفرد، ومؤلف كتاب (مفارقة القوة الامريكية) وكتاب (القوة الناعمة)، فضلاً عن كتاب (مستقبل القوة)، اذ اختير ناي عام 2005 ضمن اكثر عشرة مفكرين سياسيين امريكيين نفوذا في العلاقات الدولية[1] .

واكد ناي في كتابه (مفارقة القوة الامريكية) عام 1990، على اهمية القوة الناعمة، الا انها لم تجد لها صدى واسع لدى الادارة الامريكية، بسبب طبيعة النظام الدولي الذي كانت تتحكم فيه الولايات المتحدة كقوة عالمية مسيطرة ، ولكن بعد احتلال العراق وافغانستان اكد ناي على سياسة القوة الناعمة كبديل لسياسة القوة المفرطة التي اتبعتها ادارة بوش الابن، اذ اكد على اهمية القوة الناعمة من اجل فرض السيطرة الامريكية على العالم بأسلوب جديد[2].

و يشير ناي، ان استخدام الولايات المتحدة لقوتها العاتية في الحرب العالمية الثانية كان سبباً في النصر، لكنه ماذا حدث بعد اللجوء إلى القوة العاتية مباشرة؟ هل طالبت الولايات المتحدة بالسيادة على أيٍ من دول أوروبا؟ كلا، بل أتى دور القوة الناعمة في مشروع مارشال، كما يعرف ناي القوة باعتبارها القدرة على التأثير على الآخرين[3]، فهي تأتي في مظاهر متعددة. والقوة الناعمة ليست ضعفاً، بل على العكس من ذلك، فإن الفشل في استخدام القوة الناعمة بشكل فعّال هو السبب وراء ضعف الولايات المتحدة في سياستها ضد القوى الاخرى[4].

---

(1) Joseph s. Nye. The future of power
http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/19290_100511nye.pdf

(2) نقلا عن : موقع الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ، آذار 2010،pdf .
www.alkashif.org

(3) رفيق عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص9

(4) جوزيف سي ناي، القوة الناعمة والكفاح ضد الارهاب، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، 2012.
http://www.project-syndicate.org/commentary/soft-power-and-the-struggle-against-terrorism/arabic

ويؤكد ناي على ان القوة الناعمة هي القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء، وهذه القوة تعتمد على الثقافة، والمبادئ السياسية، والسياسات المتبعة، وإذا تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد، فلن تضطر إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحك، وتتمتع الولايات المتحدة بقوة أكبر من أي دولة أخرى ، وهي ليست دولة لا تقهر ولا تغلب[1]، وليست حصينة ضد الأذى .كما أنها لن تستطيع أن تشن حرباً وقتما شاءت دون أن يؤدي هذا إلى استعداء الدول الأخرى عليها، اذ كانت حرب الأسابيع الأربعة في العراق استعراضاً مبهراً لقوة الولايات المتحدة العسكرية كما أنها كانت باهظة التكاليف[2]

وفيما يتعلق بالقوة الذكية، قام جوزيف ناي بالعمل مع "رتشارد ارميتاج" في اللجنة الحزبية الثنائية التي شكلها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن ، ولقد انتهيا إلى خلاصة مفادها أن الصورة الأميركية والنفوذ الأميركي قد انحدرا في غضون السنوات الأخيرة، وأن الولايات المتحدة لابد وأن تتحول من تصدير الخوف إلى بث التفاؤل والأمل[3]،وتعني القوة الذكية الدمج بين أدوات القوة الناعمة والقوة الصلبة فى استراتيجيات ناجحة. وهذا هو ما كانت تتحدث عنه "هيلارى كلينتون" عندما كانت تشير إلى استخدام الأدوات المتاحة جميعها [4].

ويرى ناي انه يجب على الولايات المتحدة ان تتحول الى قوة ذكية، عبر العودة مرة ثانية للاستثمار في الخير العالمي ، بتقديم اشياء تريدها الحكومات والشعوب معاً ولكنها لا تستطيع الحصول عليها من دون قيادة امريكية[5].

---

[1] جوزيف سي ناي، القوة الناعمة للأمم المتحدة، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، 2012
http://www.project-syndicate.org/commentary/the-soft-powernations/arabic

[2] رفيق عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص51

[3]Nye,Joseph , America and restoring smart Power , project syndicate ,2012
http://www.project-syndicate.org/commentary/

[4]Joseph .S Nye . project-syndicate . 2009 .
http://www.project-syndicate.org/commentary.

[5]رتشارد ارميتاج وجوزيف ناي ، القوة الذكية : هذا ما تحتاجه اميركا ، مجلة الانباء، العدد 231، بيروت، 2011، ص 21.

المبحث الثالث

المقومات الخارجية للقوة الامريكية

تعد الولايات المتحدة الامريكية واحدة من القوى العظمى ليس لاعتبارات الداخل الامريكي فحسب، انما تهيئ لها البيئة الخارجية عناصر قوة مضاعفة تساعدها على اداء ادوار القوة العظمى ، وتقع هذه العناصر تحت عدة عناوين، وهي سيطرتها على عدد من المنظمات والمؤسسات العالمية الكبرى ، وعلاقات التحالف والشراكة مع الدول اخرى ، فضلاً عن التنافس السياسي وعدم الثقة بين القوى الاخرى المنافسة، والذي يتح لها فرصة ان تفرض ارادتها على تلك القوى ، فضلاً عن ان ذلك التنافس يستنزف جانباً هاماً من موارد وامكانيات تلك القوى في

obeikandl.com

علاقاتها المتبادلة وليس لتوجيهه نحو تعزيز التنافس مع الولايات المتحدة، والمقوم الاخير لقوة الولايات المتحدة الامريكية هو جاذبيتها بين الشعوب والدول الاخرى.

المطلب الاول

هيمنة الولايات المتحدة على المنظمات الدولية و الاقليمية

اعطت الامكانيات الذاتية والجاذبية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الامريكية بين الشعوب ودول العالم رصيداً اتاح للولايات المتحدة تولي مهام ادارة مؤسسات دولية مهمة ومؤثرة على القرار العالمي ، ومنها منظمة الامم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى.

اولاً: هيمنة الولايات المتحدة على المنظمات الدولية

تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بنفوذ كبير على مستوى علاقاتها مع المنظمات الدولية انطلاقاً مما تملكه من مقومات قد ذكرنها سابقاً، اذ تمارس هيمنة على غابية المنظمات الدولية كمنظمة الامم المتحدة وبعض المنظمات الاقتصادية، اذ تتيح لها هذه الهيمنة تنفيذ بعض اهداف سياستها الخارجية، ولذلك سنتطرق الى هيمنة الولايات المتحدة على المنظمات على الدولية وفق الاتي:

1_ هيمنة الولايات المتحدة على منظمة الامم المتحدة:

يطرح التساؤل التالي نفسه كيف يمكن للولايات المتحدة الامريكية تنفيذ سياستها الخارجية من خلال المؤسسات الدولية والقانون الدولي؟

obeikandl.com

تنطلق فرضية جواب هذا التساؤل ان الولايات المتحدة تعمل على دمج النظرية اللبرالية (المثالية) مع النظرية الواقعية(نظرية القوة) عن طريق اتباع سياسة توظيف المنظمات الدولية وتوظيف الشرعية الدولية بما يخدم مصالحها، اذ تعمد الولايات المتحدة على توظيف الامم المتحدة* عن طريق سيطرتها على مجلس الامن الذي يختص بإصدار قرارات تشرع للولايات المتحدة الامريكية استخدامها للقوة في سياستها الخارجية[1].

ويرى جيمس بيكر ان الولايات المتحدة عمدت الى استخدام الامم المتحدة كوسيلة لغرض الانفراد الامريكي ولكن بشرعية دولية توافق عليها اكبر منظمة دولية وهي الامم المتحدة وبتوافق مع القوى الكبرى في مجلس الامن، اذ تحصل على تفرد بالقرارات الدولية مختوم بالشرعية الدولية[2].

ومع تراجع الارادات السياسية للعديد من دول العالم، جراء التحول في النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، استطاعت الولايات المتحدة ان تستثمر هذا التحول وتوظفه لخدمة مصالحها من خلال المنظمات الدولية، واهما الامم المتحدة فضلاً عن منظمات اخرى تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من المؤسسات الدولية [3].

ولم تستطيع العديد من الدول، رغم ان من بينها دول كبرى، ان توقف او تضع حداً لسلوك الهيمنة الامريكية ، فقد جاءت هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على الامم المتحدة منذ

---

* قبيل مشارف الحرب العالمية الثانية على الانتهاء اجتمع كلأ من الرئيس الامريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، ورئيس الاتحاد السوفيتي جوزيف ستالين، وانتهت المفوضات على ضرورة تأسيس منظمة الامم المتحدة وتم ابرام الاتفاق عام 1945، بحضور 51 دولة في مدينة سان فرانسيسكو وتم الاتفاق على مسودة ميثاق الامم ، ومن مقاصد الامم المتحدة الحفاظ على السلام والامن العالمي وتطوير العلاقات الودية بين الدولية والتعاون في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز احترام حقوق الانسان ، وتضم الامم المتحدة ستة اجهزة اساسية على رائسها مجلس الامن الذي يتكون من خمس عشر عضو خمسة منهم دائمين يمثلون الدول الكبرى وهم الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا فضلاً عن عشرة اعضاء غير دائمين مدة عضويتهم سنتين، انظر: مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص73-74

[1] فرانك جي لتشنر، العولمة الطوفان ام الانقاذ؟، ط2، ترجمة فاضل جكتر،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2010، ص 69

[2] جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشري، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص ص 216-212

[3] سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن 21، الجزء الاول، دار نوبليس، بيروت،2009، ص137

عام1990 عن طريق استغلال سيطرتها على اروقة مجلس الامن من اجل الضغط على الدول والانظمة السياسية التي لا تنقاد الى الرغبات السياسية الامريكية[1].

لقد ادت الظروف الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الى توسيع مجالات تدخل مجلس الامن، فضلاً عن بروز الولايات المتحدة كقطب مهيمن في النظام الدولي، من خلال استثمار الفراغ الذي تركه تفكك الاتحاد السوفيتي، مع ان توظيف الامم المتحدة لصالح القوتين كانت موجودة قبل نهاية الحرب الباردة، الا ان مدى سيطرة الولايات المتحدة على الامم المتحدة كانت قليلة بسبب وجود الاتحاد السوفيتي داخل مجلس الامن[2].

من جهة اخرى، فقد اختلفت مرتكزات التدخل ومبرراته منذ الحرب الباردة الى اليوم، فأصبحت معظم التدخلات تأتي من خلال التوظيف الامريكي للأمم المتحدة بشكل عام واجهزته بشكل خاص المتمثلة بمجلس الامن، فعلى سبيل المثل تعاملت الامم المتحدة بازواجية في قضية الحرب العراقية الايرانية، اذ تهاونت الامم المتحدة في تفعيل قرار مجلس الامن رقم 479 الصادر عام 1980، الخاص بوقف اطلاق النار بين العراق وايران، وبسبب الموقف الامريكي المنطلق من فكرة احتواء كلاً من ايران والعراق من خلال العمل على اطالة مدة الحرب اطول مدة ممكنة، من اجل استنزاف البلدين، مما يحول دون صعود قوى اقليمية تنافس اسرائيل في المنطقة[3].

كما وظفت الولايات المتحدة مجلس الامن في قضية حرب الخليج الثانية، فوضعت العراق تحت الفصل السابع الذي يخص تطبيق اجراءات المنع والقسر، وفقاً لقرار مجلس الامن 661 الصادر عام 1990، باعتباره قد هدد السلم والامن الدوليين، كما صدر القرار رقم(678) الذي وظفته الولايات المتحدة من اجل استخدام القوة ضد العراق، وقرار (687) الذي يؤكد على فرض المزيد من العقوبات من اجل نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية[4].

---

(1) بطرس بطرس غالي، 5سنوات في بيت من زجاج، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999، ص150

(2) يزيد صايغ، العولمة الناقصة" التفكك الاقليمي واللبرالية السلطوية في الشرق الاوسط"، دراسات عالمية، العدد 28، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2009، ص13

(3) موسى الزعي ، الجيوسياسية والعلاقات الدولية " ابحاث في الجيوسياسية وفي العلاقات الدولية المتنوعة"، ط1، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2004، ص268

(4) ناظم عبدالواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص 79

ويتضح لنا عند مقارنة عمل الامم المتحدة وموقفها من الحرب العراقية الايرانية، وموقفها من حرب الكويت ، ان موقفها من حرب الكويت كان اكثر شدة، بسبب الاعتبارات السياسية، فضلاً عن سرعة التجاوب مع ازمة الكويت التي تختلف عن تعاملها مع الازمات الاخرى السابقة، وهذا يدل على حجم سيطرة الولايات المتحدة وتوظيفها للمنظمة الامم المتحدة لخدمة اهداف امريكية، كما وضفت الولايات المتحدة مجلس الامن من خلال اصدر القرار (731) عام 1992 ضد ليبيا، الذي يفرض عقوبات ضد ليبيا على اثر قضية لوكربي، والقرار (794) عام 1993 الذي يتيح للولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للصومال بحجة سوء الاوضاع الانسانية من وجهة نظر امريكية، والقرار (841) عام 1993 بخصوص الاوضاع في هايتي، وكذلك في صربيا ويوغسلافيا، و القرار (1441) عام 2002، بخصوص العراق الذي اكد على ضرورة تعاون العراق مع المفتشين الدوليين بخصوص البحث عن اسلحة الدمار الشامل، فأولت الولايات المتحدة هذا القرار واعتبرته تفسير ضمني لاستخدام القوة ضد العراق[1].

لذا، يمكن القول ان الولايات المتحدة قد افلحت في تحقق اهدافها من خلال توظيف الامم المتحدة بدواعي التدخل تحت غطاء حماية حقوق الانسان، وإضفاء الشرعية على سياستها التي تبنى على اساس القوة[2].

2_ سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على المنظمات الاقتصادية:

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية مقومات اقتصادية تجعلها ذات الاقتصاد الاول والاقوى في العالم، ومن هذا المقومات انطلقت في بسط نفوذها الاقتصاد على العالم بشكل مباشر وغير مباشر[3]، اذ تسيطر على المنظمات الاقتصادية، كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، وتمتلك اكثر من (30%) من التمويل المتعلق بالمؤسستين السابقتين، فضلاً عن منظمة التجارة

---

(1) للمزيد ينظر: قرار مجلس الامن رقم 1441، 2002.

(2) محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والامركة، ط1، المكتبة الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص 403

(3) Kenici Ohmae , The End of Nation ,State , The Rise of Regional Economies ,The Era Press ,New York , 1995, pp 34-35.

العالمية[1]، وكما ان الولايات المتحدة الامريكية لديها الصوت الاقوى سواء في منظمة التجارة العالمية او البنك الدولي او صندوق النقد الدولي، ومن خلال هذه المؤسسات تتحكم بالاقتصاد العالمي، فضلا عن انها تعمل على استغلال سيطرتها على هذه المؤسسات عن طريق فرض شروط سياسية لقاء مساعدات مالية وقروض، فتفرض شروطاً على الدول التي تحاول الانضمام الى هذه المنظمات او تعمل على طلب قروض مالية منها ، فتتحكم بسياسات هذه الدول وموقفها ازاء قضايا معينة، وبذلك تعد هذه المنظمات وسيلة من وسائل السياسة الخارجية الامريكية.[2]

ثانياً: هيمنة الولايات المتحدة على المنظمات الاقليمية

تهيمن الولايات المتحدة على بعض المنظمات والتكتلات الإقليمية ، وتعد منظمة التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية (النافتا) والتي تأسست عام 1993 والتي تضم الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كندا والمكسيك[3]، ويوفر هذا التكتل موارد اولية غزيرة بالإضافة الى الايدي العاملة الرخيصة[4]، فهذه الشراكة تعطي للولايات المتحدة هيمنة على مصادر الطاقة، كما تسيطر على تكتل اسيا الباسفيك (الايبك) الذي يوفر للولايات المتحدة موضع قدم في منطقة المحيط الهادئ، كما تهيمن الولايات المتحدة الامريكية على بعض اسواق امريكية اللاتينية من خلال اتفاقية التجارة الحرة في امريكا الوسطى لعام 2006[5]، التي تضم الى جانب الولايات المتحدة، السلفادور و هندوراس و انيكاراغوا و غواتيمالا ، ومن خلال هذه الاتفاقية تمارس الولايات المتحدة الهيمنة على اسواق هذه الدول من خلال خلق اسواق جديدة للسلع الامريكية بدون منافسة، اذ وصلت اجمالي صادرات الولايات المتحدة الى خمس دول في امريكا الوسطى ما يقارب (16) مليار دولار نهاية عام2011، وهو يشكل حجم كبير ومتصاعد مع الوقت، مما يفسر حجم الهيمنة الامريكية على هذه المنطقة[6].

---

(1) توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال اسيا المثلث الاستراتيجية الصين اليابان الولايات المتحدة، دراسات عالمية، العدد12، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ص 12

(2) لونرس كلاين، منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي،ط1، سلسلة محاضرات الامارات العدد 31، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1999،ص ص 3-8

(3) Antony G. McGrew and Paul G. Lewis, Global politics, Globalization and the nation,state, op.cit, p 213.

(4) يزيد صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 9

(5) ايرل تيلفورد، رؤيته استراتيجية عامة للأوضاع العالمية، دراسات عالمية،العدد23، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2006، ص 56

(6) بشير عبد الفتاح، التمرد الدولي على الهيمنة الامريكية، مجلة السياسة الدولية، ص 522

المطلب الثاني

التحالفات الامريكية

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية علاقات تحالف يمكن وصفها بالوثيقة مع عدد كبير من الدول في جمع انحاء العالم، خصوصاً المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية العالمية ، كما انها تسيطر بشكل شبه كامل على حلف الشمال الاطلسي، فتعمل من خلال سيطرتها على هذا الحلف العسكري على فرض نفوذها العسكري في كل القارة الاوربية ، فضلاً عن توظيف هذا الحلف في مهام عسكرية خارج حدوده منذ العام 1999 مثل العمليات العسكرية التي اجرها في افغانستان وليبيا من اجل تنفيذ جملة من الاهداف تنصب مجملها في تنفيذ مصالح امريكية.

اولاً: سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على حلف الاطلسي

يرجع الفضل في تأسيس حلف شمال الاطلسي الى الولايات المتحدة الامريكية في ابأن الحرب الباردة عام 1949 ليكون الوجهة العسكرية للغرب والولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي، اذ كانت وظيفته هي تطويق وتحجيم الاتحاد السوفيتي، ويمكن القول ان انتهاء الحرب الباردة هي بمثابة انتهاء مهمة الحلف رسمياً، الا ان الحلف لم ينته مع تفكك الاتحاد السوفيتي، واسباب ذلك متعددة[1].

ان سياسة الولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي حيال حلف الاطلسي تكمن في توظيف الحلف من اجل بسط هيمنتها على اوروبا، اولاً والمناطق المجاورة لأوروبا ثانياً، من خلال ربط مصير اوروبا بها سياسيا وعسكرياً وامنياً واقتصادياً من خلال الابقاء على وجود حلف الاطلسي[2]، الذي يوفر للولايات المتحدة السيطرة الكامنة على اوروبا الغربية، فضلاً عن

---

[1] وليد محمود عبدالناصر، المعادلات الجديدة" تحولات موازين القوى في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 187، مؤسسة الاهرام للدراسات ، القاهرة، 2012، ص 83

[2] خضر عباس عطوان، حلف الشمال الاطلسي والتوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2007، ص 3

obeikandi.com

مناطق اوروبا الشرقية من خلال توسيع حلف الاطلسي نحو الشرق وضم بعض دول اوروبا الشرقية[1] هذه السياسة توفر للولايات المتحدة الامريكية فرض طوق عسكري على روسيا الاتحادية من اجل تحجيم دورها الاقليمي والعالمي[2].

لقد وظفت الولايات المتحدة الحلف بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من اجل تنفيذ مهام قتالية ضد يوغسلافيا، التي كانت بمثابة دولة معادية للغرب وللولايات المتحدة الامريكية، اذ كانت اهداف هذه العمليات تنصب بمصالح الامريكية[3].

ويمكن تحديد الاهداف الامريكية من وراء توظيف حلف الاطلسي، وهي:

1_ ربط مصير اوروبا عسكرياً بالولايات المتحدة من خلال توظيف الدول الاوربية المشتركة في حلف الاطلسي بالتزامات تفرضها الولايات المتحدة الامريكية، كذلك سياسيا من خلال جعل الحلف بمثابة تكتل سياسي يجمع سياسات الدول الاوربية التي يجب ان تتوافق مع سياسة الحلف التي هي بالأساس سياسة امريكية تضعها الولايات المتحدة من اجل ما يخدم مصالحها[4].

2_ تعمد الولايات المتحدة من وراء حلف الاطلسي الى تحجم الدور الروسي في اوروبا بشكل عام وفي اوروبا الشرقية بشكل خاص، من خلال توسيع عضوية حلف الاطلسي لتضم دول كانت ضمن المعسكر الاشتراكي من الدول اوروبا الشرقية، فكلما توسع حلف الاطلسي الى الشرق هذا يعني تهديد للمجال الحيوي الروسي بمعنى تهديد للأمن القومي الروسي الذي يتضمن المصالح الروسية السياسية والاقتصادية والامنية ، فلذلك توظف الولايات المتحدة التوسع من اجل ممارسة ضغوط على روسيا للحصول على تقليص امكاناتها النووية والصاروخية[5]

---

(1) منعم صاحي العمار، تحو عالم متعدد الاقطاب" التالفات الاستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى واثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين الاقليم الاسيوي نموذجا"، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد16، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2001، ص42

(2) محمود سالم السامرائي، انهيار الاتحاد السوفيتي " قراءة في الاسباب والنتائج"، ط1، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل،2006، ص 170

(3) ايرل تيلفورد، مصدر سبق ذكره، ص 50

(4) فكين تشيتريان، جدلية الصرعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز، دراسات عالمية،العدد18، مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1999، ص68

(5) فيليب جور دون، سياسية اوروبا الخارجية غير المشتركة، دراسات عالمية، العدد24، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2005، ص25

3_ جعل الحلف يمارس مهمات قتالية خارج المنظومة الإقليمية الاوروبية، اذ بعد احدث 11 ايلول اقرت قمة اسطنبول بناءاً على توجيهات امريكية عام 2004 بأجراء يفيد بتوسع مهام الحلف خارج حدوده الاطلسية، والقيام بمهمات قتالية في أفغانستان ضمن قوة سميت بـ(ISAF)[1]، و نتيجة ما اكدته الولايات المتحدة من ضغط للرد بشكل افضل على الاخطار الجديدة العابرة للحدود، ومن اجل بناء شراكات اطلسية بالامتداد الى مناطق ذات اهمية استراتيجية[2].

4_ العمل على توسيع التزامات الحلف العالمية لتكون بديلاً ذات مصداقية عن التحالفات الطوعية التي قادتها الولايات المتحدة كجزء من استراتيجيتها، لتجنب عدم إمكانية الحصول على تفويض من مجلس الامن، وهذا ما تطمح اليه الولايات المتحدة الامريكية من خلال جر تركيا الى الازمة السورية، اذ ان اي عمل يبدر من سوريا حيال تركيا سيعني ذلك تدخل حلف الاطلسي الى جانب تركيا[3].

واذا ما نجحت الولايات المتحدة في انجاز متطلبات توسع الحلف الوظيفية، فان ذلك سيكون مقدمة لتحوله الى قوة سياسية وعسكرية كبيرة تتحكم بمجريات السياسة الدولية[4]، اذ يرى قادة الحلف ومنظريه ان من المهمات التي بات للحلف ان يضطلع بها خارج حدوده من الاهداف الاستراتيجية له[5]، كما ترى الولايات المتحدة ان استمرار الحلف، يعني تفويضاً صريحاً لاستمرار قيادتها للغرب، وبقاء هيمنتها على هيكل علاقات القوى الدولية، بل يمكن اعتبارها اداة مهمة تتيح لها اخضاع القوى الدولية لهيمنتها[6].

---

(1) سامر الياس، حصاد الناتو في افغانستان، مقالة منشورة على قناة روسيا اليوم، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت،2012.
http://arabic.rt.com/design/favicon.ico

(2) عمر ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه" تأملات في الفكر الاستراتيجي الامريكي"، دراسات عالمية، العدد 41، مرز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2001، ص44

(3) كولن جراي، سياسة الردع والصراعات الاقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة، ط1، دراسات عالمية، العدد 26، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2010، 29

(4) سمير التنير ، مصدر سبق ذكره، ص ص 167-168

(5) ناظم عبدالواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ص 81-83

(6) فيليب جور دون، مصدر سبق ذكره، ص 31

obeikandl.com

ثانياً: علاقات التعاون العسكري مع الدول الاخرى.

ان لدى الولايات المتحدة الامريكية قواعد عسكرية في (63) دولة وتمتلك او تستأجر (737) قاعدة عسكرية ، كما تمتلك الولايات المتحدة علاقات عسكرية ومعاهدات مع (156) دولة اجنبية،

وتمتد هذه القواعد من منطقة جبال الانديز في امريكا الجنوبية مروراً بشمال افريقيا والشرق الاوسط ليصل الى اندونيسيا والفليبين ، وهو بمثابة حزام يلتف حول مناطق العالم النامي الغنية بالنفط والاحتياطات الاستراتيجية من الموارد الطبيعية[1].

وبتتبع آثار القواعد العسكرية ، يمكننا التوصل الى نتيجة مفادها ، ان المشروع الذي تنوي الولايات المتحدة الامريكية تحقيقه في المستقبل يتطلب توسيع رقعة الانتشار العسكري من اجل فرض الهيمنة الامريكية، وكما جاء في الوثيقة الاستراتيجية للأمن القومي التي نشرت في 17 ايلول 2002، اذ تفيد بأن الولايات المتحدة الامريكية ستحتاج الى المزيد من القواعد العسكرية في العالم لمواجهة المجهول والتحديات الامنية ، ويمكن تفسير التوجه الامريكي نحو البقاء في غرب اوروبا وشرقها، ومن ثم التوجه الى خارجها نحو منطقة آسيا، فضلا عن التوجه نحو المنطقة الاستراتيجية وهي منطقة شمال افريقيا، التي يمكن القول ان الولايات المتحدة كانت غير مسيطرة على المنطقة، كذلك امكانية استعمال التسهيلات العسكرية للدول الصديقة في المناطق غير المتواجد فيه قواعد عسكرية امريكية، بغية تحقيق الانتشار العسكري في الاماكن البعيدة[2].

وانطلاقاً من هذا التواجد، وحجم هذا العلاقات في المجال العسكري، فان للولايات المتحدة الامريكية قدرة على شن حرب في اي بقعة من العالم من خلال هذه الامكانيات والعلاقات العسكرية بينها وبين الدول الاخرى، فتوظف هذه الإمكانيات من اجل مماسة الضغوط السياسية و فرض هيمنتها في الساحة الدولية[3].

---

(1) رافت غنيمي الشيخ، امريكا والعالم، ط1، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، بيروت، 2006، ص ص 239-242

(2) كولن جراي، مصدر سبق ذكره، ص 30

(3) جون مير شيمر، مستقبل امريكا المهدئة، ترجمة امير جبار لفته، سلسلة متابعات دولية، العدد 73، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2001، ص12

المطلب الثالث

الشركات متعددة الجنسيات

ان منطلق قوة الشركات متعددة الجنسيات يأتي باعتبارها فاعل من الفواعل الدوليين، بحيث يفوق تأثيرها على قدرة بعض الدول، كما يفوق رأس مال بعض الشركات ميزانية عدد من الدول مجتمعة، فملامح ظهور هذه الشركات الكبرى مرتبطة بتطور نمط الانتاج الرأسمالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في اوروبا[1].

و تمتلك الولايات المتحدة الامريكية النسبة الكبرى من الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، فمن أصل (500) شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها (164) شركة ، وتحتل (32) شركة أمريكية المراتب الأولى بين المئة الكبرى من تلك الشركات، فضلاً عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع للإنتاج والخدمات جميع انحاء العالم تقريباً بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية والاوروبية، فتمتلك الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي واليابان (88%) من الشركات الكبرى[2].

وتؤثر الشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير على سياسات الدول المتخلفة من خلال ممارسة الضغوط للحصول على الاحتكارات الكبرى، فالولايات المتحدة تعمل على توظف هذا الشركات من اجل ممارسة الهيمنة الاقتصادية على بعض القطاعات خصوصا قطاع النفط، اذ تجاوز استهلاك الولايات المتحدة الامريكية من اجمالي الاستهلاك العالمي للنفط (26.6%) وفقاً لإحصائيات عام 2005 [3]، اذ تهيمن الشركات الكبرى الامريكية على قطاع انتاج النفط في العالم وخصوصا في الشرق الاوسط والخليج العربي، كما ان من اصل ثماني شركات عالمية نفطية فان منها خمس شركات امريكية وهذه الشركات هي (ستاندارد اويل اوف نيوجرسي ، غمف اويل، تكساكو، موبايل اويل، ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا)[4]

---

[1] عوني محمد فخري، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات،ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 185

[2] مازن الرمضاني، الهيمنة الامريكية وعملية تغير العالم، مجلة ام المعارك، العدد 118، مركز ام المعارك، بغداد، 1999، ص 27

[3] مجمد طاقة، مأزق العولمة، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2006، ص 103

[4] عاطف سليمان ، الثروة النفطية ودورها العربي،" الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص123

هنا تطبق الولايات المتحدة الامريكية اشكال الضغط والتهديد كلها بوجه البلدان التي تفضل اقتصاداً ذا توجهات بعيدة عن الوصفات الجاهزة من المؤسسات الاقتصادية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، وكثيراً ما تدعم بلداناً تمارس سلطوية سياسية صارمة مادامت تقول باقتصاد السوق وتفتح الابواب الواسعة للاستثمارات والمستوردات الامريكية ، وتقف الولايات المتحدة الامريكية ضد من يخالف عولمتها ولبرلتها لاستعمال وسائل الردع والقهر والابتزاز كلها[1].

وتحرص الولايات المتحدة الامريكية على ان تحصل الشركات الكبرى الامريكية على حصة الاسد في الاسواق التي تسيطر عليها ، والجدير بالذكر ان مصالح تلك الشركات ليست بالضرورة مصلحة الجمهور الامريكي ، بل هي مصلحة وحدات المجمع العسكري الصناعي والجهات المشروعة والتنفيذية التي تساندها[2].

اما في مجال الشركات الامنية فلولايات المتحدة النصيب الاكبر من هذه الشركات، التي زاد اتجاه توظيفها من اجل تنفيذ مهمات قتالية خارج حدود الولايات المتحدة كما في حرب العراق، كما قامت هذه الشركات بتنفيذ خدمات اللوجستية للجيش الامريكي في العراق وافغانستان، اذ تتبع الولايات المتحدة استراتيجية جديدة في إدارة الحروب في الخارج، قائمة على القتال بأقل عدد ممكن من الجنود، فيما يتم توكيل المهام اللوجستية، وبعض أعمال الاستخبارات إلى شركات المرتزقة التي تكاثرت في الولايات المتحدة حتى بلغت أكثر من 35 شركة بارزة عام 2003 [3].

كما تستخدم الولايات المتحدة الامريكية الشركات الامنية متعددة الجنسيات من اجل توفير غطاء شرعي من اجل استخدامها للقوة، اذ اعطت لهذه الشركات مهمات عسكرية غالباً ما يقوم بها الجيش الامريكي في السابق، لتحقيق هدفين اساسين، يكمن الهدف الاول حول تقليل التكاليف الاقتصادية الكبيرة للجيش ، اما الهدف الثاني فيكمن حول ابعاد انظر الرأي الامريكي والعالمي عن ممارستها غير الشرعية للقوة من خلال اعطاء هذه الشركات مهمات عسكرية[4].

---

(1) عبدالوهاب الافندي، العولمة بين منظورين " قدر محتوم او وهم جغرافي من صنع اهل الهيمنة"، ط1، مركز دراسات الديموقراطية، الولايات المتحدة الامريكية،2004، ص 32

(2) رعد كامل الحيالي، العولمة وخيارات المواجهة، ط1، شركة الخنساء للطباعة والنشر، بغداد، 1999، ص6

(3) عبدالوهاب الافندي، مصدر سبق ذكره ، ص 40

(4) تيرتس كاسي، السياسية الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة، ط1،دراسات عالمية، العدد34، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2001، ص49

كما توظف الولايات المتحدة الشركات متعددة الجنسيات من اجل اختراق الامن القومي للدول الاخرى، من خلال نقل شركات الكبرى الى خارج فضائها الوطني[1]، وقد اطلاق عليها (بارنت ومولر) (المشروع الكوني) الذي يعمل اثناء نشاطها بفرض نماذج اقتصادية واجتماعية تشجع على قبول معايير وقيم ثقافية تلائم التوسع الجاري للشركات، ويرافق ذلك انتشار وتركيز للمؤسسات المالية والاقتصادية المهيمنة، وذلك يحقق حالة عولمة الانماط الحياتية التي تشجعها هذه الشركات، خاصة وان هذه الشركات تسيطر على اكبر وسائل الاتصال والاعلام[2].

المطلب الرابع

النفوذ الامريكي في المجتمع الدولي

يمكن القول ان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك قوة كبيرة على الصعيد المجتمع الدولي تتمثل بقوة جاذبية الدول وبعض المجتمعات، الناتجة مع مجموع ما تمتلكه من مقومات قوة تجعلها محط انظار العالم، فتعمد بعض الدول على التقرب منها طلباً للحصول على بعض المكتسبات المادية وغير مادية.

اولاً: جاذبية النموذج الامريكي

ان مكانة الولايات المتحدة (لكونها القوة العظمى الوحيدة المهيمنة)، وهيمنتها العسكرية والاقتصادية بحاجة الى محتوى فكري وقيمي حتى تبقى ما يتم طرحه وتسعى اليه من طروحات ومشاريع سياسية او اقتصادية مقبولة لدى الدول والشعوب الاخرى[3]، فالهدف الثقافي ينصرف الى مجمل الرؤى الفكرية أو الايدولوجية والمنظومة القيمية واللغة والتراث

(1) فؤاد عبدالمنعم ، مصدر سبق ذكره، ص ص 318-319
(2) خالد المعاني، مصدر سبق ذكره، ص ص 85-87
(3) تشاس فريمان واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 48

وطريقة الحياة التي تحاول الولايات المتحدة تصديرها أو فرضها على الواقع الدولي عبر سياستها الخارجية[1].

لقد استفادت الولايات المتحدة الامريكية من انفرادها بالنظام الدولي، وتسعى الى فرض أنموذجها الثقافي كجزء من مخططاتها للوصول الى الهيمنة على العالم، كما ان النزعة الامريكية في السيطرة على العالم ليست جديدة، اذ ورد في الدورة(88) للكونغرس الامريكي في التقرير (1325) الصادر في 1964/4/27، الذي ينص(يمكننا ان نحقق بعض اهداف سياستنا الخارجية من خلال التعامل المباشر مع الدول الاجنبية اي(مجتمع الدولة) بدلاً من التعامل مع حكوماتها)، ونفس الشيء اشار اليه (بريجنسكي) بقوله (ان على الولايات المتحدة وهي تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الاعلام الدولي ان تقدم للعالم اجمع نموذجاً كونياً للحداثة) بمعنى نشر للمبادئ والقيم الامريكية[2] ، وقد سبقه بذلك الرئيس الامريكي الاسبق (ريتشارد نيكسون) في كتابه (نصر بلا حرب) اذ دعى الى نشر القيم الامريكية اذا ما ارادت السيطرة على العالم[3].

ان الولايات المتحدة الامريكية تمارس الاختراق الثقافي عن طريق استعمار العقول واعادة تشكيل الوعي للمتلقي باستخدام وسائل الاعلام وما تطرحه من مواد ثقافية مؤثرة في وعي وفكر المتلقي [4].

كما ان لصادرات الثقافية الاستهلاكية (المتدنية) في العالم أسواقا أوسع من سوق الانتاج الثقافي الرفيع ، وان ذلك أدى الى سيطرة أمريكية واضحة على أسواق الاستهلاك الثقافي للشباب وغيرهم من المستهلكين في العالم [5].

وتنطلق الأيدولوجية الأمريكية من القناعة بأنها مكلفة برسالة (عالمية)[1]، وقد يعمل التفكير في المجتمع الامريكي بمعادلة ثنائية (الأنا والآخر) أي فكرة الفوز على الآخرين،

---

(1) سهام القحطاني، العذراء والرب" قراءة في الخطاب السياسي الامريكي"، ط1، فر سياسي، بيروت، 2009، ص221

(2) مهند حميد عباس، مستقبل القطبية الاحادية الامريكية في ظل تحولات النظام السياسي الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2012، ص 89

(3) فرانك جي لتشنر، مصدر سبق ذكره، ص ص 531-544

(4) يزيد صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 42

(5) ميريل وين ديفيز، لماذا يكرهون امريكا، ترجمة معين الامام، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص 32

مما جعل من مسألة الصراع مع الآخر أمرا حتميا تقتضيه الضرورة لتأكيد تفوق الانموذج الخاص بهم ، وقد أدى هذا التفكير الى الصراع الآيدولوجي بين فكري الرأسمالية والشيوعية وانتهى بانتصار الرأسمالية[2]، والذي يعد (فوكوياما) الانتصار النهائي على بقية العقائد أو الفلسفات، وان هذا النموذج (الليبرالية – الديمقراطية)[3]،هو الاولى والأجدر باتباعه من باقي النماذج الفكرية، وتحاول اقناع العالم بأن نموذج الليبرالية الديمقراطية يعد أساس كل التطورات التي تطرأ في المجتمع سواء على صعيد الاقتصاد أو العلم أو التكنولوجيا أو العلاقات المجتمعية[4]، وان سبب التطور والتقدم الذي تشهده المجتمعات الصناعية نتيجة تطبيق صيغ الديمقراطية ، واللبرالية في الحكم التي تركز على المذهب الفردي[5].

كما ان الولايات المتحدة تقوم باستعمار العقول واعادة تشكيل الوعي للمتلقي باستخدام وسائل الاعلام، وما تطرحه من مواد ثقافية مؤثرة في وعي وفكر المتلقي، خاصة وان هناك تفاوت واضح في الامكانيات ، اذ تشير الاحصائيات في الشؤون الثقافية الى ان شبكات التلفاز في معظم دول العالم تستورد ثلثي اجمالي البرامج الاعلامية اما امريكية او مقلدة على طراز امريكي، فهذه البرامج تقوم بنشر قيم الاستهلاك والفردية والثقافة الامريكية التي تجعل من المجتمع الامريكي مجتمع مثالي يقوم على مبادئ اخلاقية وديموقراطية[6].

كما ان كل الدول ترضى ضمناً او صراحة بالدور العالمي للولايات المتحدة الامريكية، فمثلاً بريطانيا، عندما تتنافس او تتصارع مع القوى الكبرى فتتجه نحو الولايات المتحدة الامريكية للحصول على دعمها او تعضيد الجهد الامريكي في علاقاتها الخارجية، فاذا لاحظنا بعض من الصراعات الدولية التي تحدث في النظام الدولي نجد ان غالبية القوى الداخلة في الصراع تعمل على جذب الولايات المتحدة الامريكية نحوها ، انطلاقاً مما تملكه من مقومات

---

(1) مفيد الزيدي، قضايا العولمة والمعلوماتية، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص182

(2) علي محمود العاندي، الاعلام العربي امام التحديات المعاصرة، دراسات استراتيجية، العدد 35، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1999، ص86

(3) جيمس لي ري، الحروب في العالم الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الاوسط، ط1،دراسات ستراتجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1998، ص 20

(4) هارلان اولمان وجيمس بي ويد، الهيمنة السريعة" ، ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية"، ط1، دراسات عالمية، العدد 31، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2000، ص ص 60-64

(5) صومائيل هينغتون، من نحن؟ " التحديات التي تواجه الهوية الامريكية، ترجمة حسام الدين خضور،ط1، دار الراي للنشر، دمشق، 2005، ص74

(6) فادية عباس هادي، السياسة المعلوماتية الامريكية واختلاق الامن القومي للدول، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد100،مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2009، ص 27

قوة وتأثر عالمي، كما لم يظهر اي محددات تجعل من الولايات المتحدة الامريكية هدفاً لها من اي القوى الكبرى ، وهذا يفسر حجم التأثر والقوة الامريكية على العالم.

وبذلك ، نجحت الولايات المتحدة في جعل نفسها الدولة الام للقيم والمبادئ السامية على مستوى الاجتماعي ونمط الحياة، وعلى مستوى النظام السياسي واسلوب ادارة الدولة على المستوى الداخلي والخارجي، و نستخلص ان الولايات المتحدة تؤثر بشكل كبير بالمجتمع الدولي بدرجة فاعليه كبيرة.

ثانياً: اتجاه بعض الدول في استمالة الولايات المتحدة الامريكية اليها

تتجه بعض الدول في العالم نحو اقامة علاقات شبه عسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية من اجل تحقيق نوع من التوازن العسكري في اقليمها مع بعض القوى الاقليمية، كما تعمل بعض الدول على الاستعانة بالولايات المتحدة من اجل حماية ارضيها من بعض القوى المحيطة بها، هذا من الناحية العسكرية ، اما من الناحية الاقتصادية فتعمد بعض الدول على اقامة علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية انطلاقاً لما تملكه من قوة اقتصادية هائلة، فضلاً عن سيطرتها على معظم المؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة والبنك الدولي، كل هذه المؤسسات تعطي للولايات المتحدة الامريكية قوة تأثير على الاقتصاد العالمي، فتعمل بعض الدول على استمالة الولايات المتحدة الامريكية من اجل الحصول على بعض المساعدات الاقتصادية او بعض الاستثمارات اليها[1].

اما من الناحية السياسية فتعمد بعض الدول على الاستفادة من الهيبة الامريكية في العالم من اجل الحصول على بعض المواقف السياسية، انطلاقاً من ان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك قدرة تأثير كبيرة جداً في النظام الدولي[2].

---

[1] سهام القحطاني، مصدر سبق ذكره ، ص 250

[2] ميكل نايتس ، تغير التوازن العسكري التقليدي في منطقة الخليج ، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد 9، صنعاء ، 2010، ص 6

كما ان المثال على استمالة بعض الدول للولايات المتحدة الامريكية، استمالة دول الخليج للولايات المتحدة الامريكية من اجل دفع التهديدات الايرانية، فالدول الخليجية على علاقات قوية جداً مع الولايات المتحدة بغض النظر عن المصالح الامريكية في هذه الدول، من اجل تحقيق نوع من توازن القوى في المنطقة، كذلك الحال مع اليابان التي تحول الابقاء على الوجود العسكري الامريكي فيها من اجل صد التهديدات من الصين وكوريا الشمالية، والشيء نفسه لدى بعض الدول الاوروبية، اذ تعمل على تطوير علاقات مع الجانب الامريكي من اجل ان تدفع بالتهديدات الروسية عنها[1].

وخلاصة القول، ان الولايات المتحدة الامريكية قد مرت بمرحلة تاريخية عملت على توظيف القوة الشاملة التي تجمع كل وسائل العنف والأكراه من اجل تنفيذ سياستها الخارجية، انطلاقاً مما تملكه من مقومات قوة عسكرية التي يمكن اعتبارها الدولة الاقوى في العالم، فضلاً عن المقومات الاقتصادية، حيث تملك اكبر اقتصاد في العالم، وهذا يعطيها قوة تأثير كبيرة على النظام الدولي ، كما تملك وسائل تأثير اخرى كالقوة الناعمة والتأثير الثقافي على المجتمعات الاخرى، فضلاً عن متغيرات اخرى دفعت بالولايات المتحدة نحو استخدام القوة كالهدف المتمثل بالسيطرة على العالم بجميع السبل من خلال افكار السياسيين الأمريكيين باتجاهاتهم كافة، كل هذه المتغيرات تدفع بالولايات المتحدة نحو استخدام القوة بأشكالها كافة من اجل تنفيذ مصالحها الخارجية.

[1] روبين ميرديث ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 78-85